

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية ، وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة علوم تجارية
تخصص مالية المؤسسة

الموضوع:

إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية

- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة 252- بادرار -

خلال الفترة من 2017/01/23 إلى 2017 /03 /15

إشراف الدكتور :

بن الدين أمحمد

إعداد الطالبتين :

- باعربي عائشة

- تماني فاطمة

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بن عبيد عبدالباسط	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	رئيساً
د. بن الدين أمحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	مشرفاً
د. طروبيا نذير	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2017/2016م

الموضوع:

إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية
- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة 252 - بادرار -

اهداء

الهي لايطيب الليل الا بشكرك ولايطيب النهار الا بطاعتك

ولاتطيب اللحظات الا بذكرك وولاتطيب الاخرة الا بعفوك وولاتطيب الجنة الا برويتك ربي.

إلى منارة العلم و الإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى التي كان دعائها

سر ناجحي وحنانها

علاجي أرجو من الله إن يمد في عمرها إلى أمي الغالية.

إلى من احمل اسمه بكل افتخار, إلى من علمني العطاء بدون انتظار أرجو من الله إن يمد

أبي الغالي .

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وأخواني

إلى كل من يحمل لقب تمناني.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر إلى أساتذتي الكرام.

إلى كل طلبة كلية علوم التسيير وعلوم التجارة وعلوم الاقتصاد

فاطمة

الإهداء

بداية أتقرب بهذا العمل إلى الواحد الأحد إلى منارة العلم و الإمام
المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا
الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وأهدي ثمرته إلى :

إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني إلى بسمه الحياة وسر الوجود
إلى التي كان دعائها سر نجاحي وحنانها علاجي أرجو من الله إن يمد
في عمرها إلى أمي الغالية.

إلى من احمل اسمه بكل افتخار. إلى من علمني العطاء بدون انتظار

أرجو من الله إن يمد في عمره إلى أبي الغالي .

إلى الذين أسأل الله لهم مسكن الجنان وطيبتها إلى أجدادي وجدة رحمهم الله

إلى إخوتي وإخواني وإلى ابنة أخي "وهيبة" وزوجته وأعمامي وعماتي وأخوالي

"ميمون"

وخالاتي وإلى كل عائلة باعربي وإلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب و إلى بلادي

وإلى من تحققت أمنيتي بفضل إرشاداته إلى الأستاذ بن الدين أحمد.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر إلى أساتذتي الكرام.

إلى كل طلبة كلية علوم التسيير وعلوم التجارة وعلوم الاقتصاد. إلى جميع عمال: جامعة أدرار.

وإلى كل من يشهد لا اله إلا الله محمد رسول الله

عائشة

الشكر والعرفان

قال الله تعالى "ربي أوزعني ان نشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان نعمل صالحا

ترضاه " الآية 19 النحل

نتقدم بالشكر الجزيل :

الى المشرف الدكتور بن الدين أمحمد على حسن توجهاته ودعمه لنا وصبره علينا طيلة هذا المشوار

. البحث .

كما أقدم شكر الى كل أستاذ قام بمساعدتنا .

كما لا انس شكر أستاذ رئيس مصلحة التحصيلات في بنكه الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 252

بادرار على ما بذله من مجهود لمساعدتنا وكل طاقم المصلحة.

الى كل من ساعدنا من قريب او بعيد لإتمام هذا البحث.

والى اصحاب الأنامل التي داعبت الكمبيوتر لكتابة هذه الأسطر : مبروك .

عائلة فاطمة



الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الشكر والعرفان
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات والقروض المصرفية	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصرفية
07	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة المصرفية
09	المطلب الثاني: أنواع المؤسسة المصرفية والمعايير المطبقة من طرف السلطة النقدية
11	المطلب الثالث: تعريف القروض المصرفية وأهميتها
13	المبحث الثاني: الإجراءات والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح القروض في إطار المؤسسات المصرفية
13	المطلب الأول: أنواع القروض المصرفية
15	المطلب الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض المصرفية
17	المطلب الثالث: إجراءات منح القروض والعوامل المؤثرة فيها
22	خلاصة
الفصل الثاني: مخاطر القروض المتعثرة وإدارتها	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: المخاطر المصرفية وإدارتها
25	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية
28	المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر
30	المطلب الثالث: مراحل عملية إدارة المخاطر وطرق تقييمها
32	المبحث الثاني: ماهية القروض المتعثرة وطرق ومعالجتها
32	المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها

36	المطلب الثاني : أسباب ومراحل تعثر القروض
38	المطلب الثالث: معالجة القروض المتعثرة
42	خلاصة
الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدرار
45	المطلب الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري
45	المطلب الثاني : تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال وهيكله التنظيمي
50	المطلب الثالث: نشاط البنك وأهدافه
50	المبحث الثاني: تقييم خطر القروض المتعثرة وإجراءات التحكم فيها بالبنك
50	المطلب الأول: أنواع القروض المتعثرة وأسبابها
54	المطلب الثاني: تقييم الديون المتعثرة بالبنك للفترة (2014- 2015)
77	المطلب الثالث: الإجراءات المنتهجة لإدارة القروض المتعثرة من قبل البنك
79	خلاصة
81-82	خاتمة
84	قائمة المصادر والمراجع
	ملخص

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1 . 3	المتقنات	54
2 . 3	تطور ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري لنهاية الفصل الرابع 2014	66
3 . 3	تطور ديون الخاصة بثلاثة وكالات لنهاية الفصل الرابع لسنة 2014	66
4 . 3	تطور ديون الخاصة بالقطاع العام لنهاية الفصل الرابع لسنة 2014	67
5 . 3	تطور ديون الخاصة بباقي الأنشطة لنهاية الفصل الرابع لسنة 2014	67
6 . 3	تطور ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري لنهاية الفصل الرابع لسنة 2015	68
7 . 3	تطور ديون الخاصة بالوكالات الثلاثة لنهاية الفصل الرابع لسنة 2015	68
8 . 3	تطور ديون الخاصة بالقطاع العام لنهاية الفصل الرابع لسنة 2015	69
9 . 3	تطور ديون الخاصة بباقي الأنشطة لنهاية الفصل الرابع لسنة 2015	69
10 . 3	تطور ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري لنهاية الفصل الرابع لسنة 2016	70
11 . 3	تطور ديون الخاصة بالوكالات الثلاثة لنهاية الفصل الرابع لسنة 2016	70
12 . 3	تطور ديون الخاصة بالقطاع العام لنهاية الفصل الرابع لسنة 2016	71
13 . 3	تطور ديون الخاصة بباقي الأنشطة لنهاية الفصل الرابع لسنة 2016	71
14 . 3	الفرق بين ديون الفصل الرابع للقطاع الفلاحي والصيد البحري خلال ثلاث سنوات	72
15 . 3	الفرق بين ديون باقي الأنشطة للفصل الرابع خلال ثلاث سنوات	73
16 . 3	الفرق بين ديون القطاع العام للفصل الرابع خلال ثلاث سنوات	74
17 . 3	الفرق بين ديون الوكالات الثلاثة الفصل الرابع لثلاثة سنوات	74
18 . 3	الفرق بين ديون الفصل الرابع لثلاثة سنوات (2014 . 2015 . 2016)	75

الرقم	الشكل	الصفحة
1. 1	أنواع القروض المصرفية	14
2. 1	إجراءات منح القروض	19
1- 2	أسس تصنيف الديون المتعثرة	36
1. 3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	49
2. 3	تصنيف القروض وفق درجة تعثر	53
3. 3	تطور ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري الفصل الرابع وفق مراحل لسنة 2014	57
4. 3	تطور ديون الوكالات الثلاث المرتبطة بالتشغيل وفق مراحل لـ 2014	58
5. 3	تطور ديون القطاع العام للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2014	59
6. 3	تطور ديون باقي الأنشطة للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2014	59
7. 3	تطور ديون للقطاع الفلاحي والصيد البحري للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2015	60
8. 3	تطور ديون لثلاثة وكالات للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2015	61
9. 3	تطور ديون القطاع العام للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2015	62
10. 3	تطور ديون باقي الأنشطة للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2015	62
11. 3	تطور ديون القطاع الفلاحي والصيد البحري للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2016	63
12. 3	تطور ديون لثلاثة وكالات للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2016	64
13. 3	تطور ديون القطاع العام للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2016	64
14. 3	تطور ديون باقي الأنشطة للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2016	65
15. 3	ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري نهاية الفصل لـ 2014	66
16. 3	ديون الخاصة بثلاثة وكالات نهاية الفصل الرابع لـ 2014	66
17. 3	ديون الخاصة بالقطاع العام في نهاية الفصل الرابع لـ 2014	67
18. 3	ديون الخاصة بباقي الأنشطة نهاية لفصل الرابع لـ 2014	67
19. 3	ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري نهاية الفصل الرابع لـ 2015	68
20. 3	ديون الخاصة بالوكالات نهاية الفصل الرابع لـ 2015	68
21. 3	ديون الخاصة بالقطاع العام نهاية الفصل الرابع لـ 2015	69
22. 3	ديون الخاصة بباقي الأنشطة نهاية الفصل الرابع لـ 2015	69
23. 3	ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري نهاية الفصل الرابع لـ 2016	70
24. 3	ديون الخاصة بالوكالات الثلاثة نهاية الفصل الرابع لـ 2016	70

71	ديون الخاصة بالقطاع العام نهاية الفصل الرابع لـ 2016	25 . 3
71	ديون الخاصة بباقي الأنشطة نهاية الفصل الرابع لـ 2016	26 . 3
72	الفرق بين ديون الفصل الرابع لسنوات الثلاث الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري	27 . 3
73	الفرق بين ديون الفصل الرابع لثلاث سنوات الخاصة بباقي الأنشطة	28 . 3
74	الفرق بين ديون الفصل الرابع لثلاث سنوات الخاصة بالقطاع العام	29 . 3
75	الفرق بين ديون الفصل الرابع لثلاث سنوات الخاصة بثلاث وكالات	30 . 3
76	الفرق بين ديون الفصل الرابع لثلاثة سنوات	31 . 3

ملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	تحرير رخصة القرض
2	ديون الفصل الرابع 2014 للقطاع الفلاحي والصيد البحري
3	ديون الفصل الرابع 2014 للوكالات الثلاث
4	ديون الفصل الرابع 2014 للقطاع العام
5	ديون الفصل الرابع 2014 لباقي الأنشطة
6	ديون الفصل الرابع 2015 للقطاع الفلاحي والصيد البحري
7	ديون الفصل الرابع 2015 للوكالات الثلاثة
8	ديون الفصل الرابع 2015 للقطاع العام
9	ديون الفصل الرابع 2015 لباقي الأنشطة
10	ديون الفصل الرابع 2016 للقطاع الفلاحي والصيد البحري
11	ديون الفصل الرابع 2016 للوكالات الثلاثة
12	ديون الفصل الرابع 2016 للقطاع العام
13	ديون الفصل الرابع 2016 لباقي الأنشطة

مقدمة

1 . توطئة

للمؤسسات المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كون القطاع المصرفي عنصر رئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، كما تعمل في مجال الوساطة المالية بحيث يوفر الأموال والخدمات المصرفية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى توفير السيولة النقدية للأفراد والمؤسسات ونشاطات الأعمال باختلاف أنواعها.

تعتبر عملية منح القروض المصدر الأساسي لدخل المؤسسات المصرفية، بحيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مؤسسة مصرفية مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، وبدونه تفقد المؤسسة المصرفية وظيفتها الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، فأقدام المؤسسة المصرفية على منح القروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية لمختلف أنواعها وذلك حتى يتفادى كل أنواع المخاطر وما ينجر عنها من خسائر مادية أو عينية.

وعلى اعتبار أن القرار الائتمان مبني دائما على درجة من درجات احتمال الفشل، يستوجب على المؤسسة المصرفية التطرق إلى إدارة مخاطر القروض التي تتعدد بتعدد أسبابها ومصادرها، والتي يصعب استبعادها نهائيا، مما يحتم على المؤسسة المصرفية اتخاذ كافة الاحتياطات لتجنب هذه المخاطر والتخفيف من أثارها، وبالرغم من ذلك إلا إن هناك عوامل متعددة خارجة عن إرادة المؤسسات المصرفية والعمل كالتقارير الاقتصادية المفاجئة والتدخل الحكومي وغيرها من العوامل التي تساهم في تعثر القروض وصعوبة استردادها، لذا لا يمكن لأي مؤسسة مصرفية مهما كانت درجة حرصها وكفاءة جهازها الإداري والفني تجنب حقيقة أن تصبح بعض قروضها متعثرة أو غير عاملة.

ويعتبر بنك بدر من أهم مؤسسات المصرفية لذا ينطبق عليها هذا الأمر أي تعثر قروضه ولمعرفة كيفية معالجتها ووضح الحد منها.

2 . إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

• ما مدى فعالية و قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة مخاطر القروض المتعثرة؟

ومنه يمكن طرح عدة أسئلة فرعية فهي كالتالي:

• ما هي أهم الإجراءات المتبعة لعملية منح القروض؟

• ماذا يقصد بتعثر القروض؟

• ماهو دور المصرف في متابعة مخاطر القروض المتعثرة والحد منها؟

• كيف يتم معالجة خطر القرض المتعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

3 . فرضيات الدراسة

طرح التساؤلات السابقة قادت الباحثين لطرح الفرضيات التالية:

- تقوم المؤسسة المصرفية بعملية المراقبة على جميع وظائفها غير أنها لا تقوم بالدور الكامل في عملية اتخاذ القرار لمنح القروض.
- تتعرض القروض لمخاطر مختلفة مما يؤدي إلى تعثرها فتقوم المؤسسة بإدارتها ومعالجتها ووضع حلول للحد منها.
- يواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية مخاطر القروض المتعثرة.

4 . أهمية الدراسة

تمكن أهمية الموضوع في كونه يعد محاولة لتسليط الضوء على مسألة من مسائل نجاح واستمرارية المؤسسة المصرفية وهي كيفية التحكم والمعالجة لخطر القروض المتعثرة خاصة بأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمجال للتطبيق.

5 . أهداف الدراسة

- تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:
- إبراز مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالقروض المتعثرة وإدارتها في المؤسسة المصرفية.
- الوقوف على واقع تطبيق إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية الجزائرية.
- محاولة صياغة رؤية لتفعيل إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية الجزائرية من خلال الوقوف على إجراءات المتبعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

6 . أسباب اختيار الموضوع

- هناك عديد من الأسباب التي دفعت الباحثين لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:
- محاولة الوقوف أكثر على مخاطر القروض المتعثرة و الأسباب المؤدية إلى تفاقمها.
- إبراز كيفية معالجة القروض المتعثرة والحد منها والأخذ بها بعين الاعتبار.
- الرغبة الشخصية لمعرفة معنى تعثر القروض وكيفية معالجتها.

7 . حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **حدود موضوعية:** فقد اقتصرنا حول إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية.
- **حدود مكانية:** فنتمتم في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار (الوكالة 252 بادرار).
- **حدود زمنية:** تتمثل الدراسة الفترات (2014 . 2015 . 2016) من خلال الوقوف على حجم إقراض البنك ووزن الديون المتعثرة ضمن هذا الحجم.

8 . منهج الدراسة

من أجل الوصول حل للإشكالية وقبول الفرضيات أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري استخدم من خلال عرض المفاهيم كما اعتمدنا على المنهج التاريخي في معرفة تاريخ نشأة المؤسسات المصرفية .

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار المعتمدة على تحليل البيانات المقدمة واستخلاص أهم النتائج.

9 . الدراسات السابقة

. **دراسة دعاء محمد زيدة (2006):** التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة

استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، تهدف هذه الدراسة إلى:

- إيجاد العلاقة بين العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية والتعثر المصرفي.
- قياس مدى تأثير الديون المتعثرة على أرباح المصارف وعلى النشاط المصرفي العام.

ولقد استخلصت الدراسة أهم النتائج والمتمثلة في:

- التزام المصارف الفلسطينية بالتوجهات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية، مع الاهتمام بالنواحي المتعلقة بالتمويل وشروطه والضمانات المصرفية.
- ضرورة التعامل مع الضمانات الجيدة لكونها ركيزة أساسية في العمل المصرفي.

. **دراسة حياة نجار (2014):** إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه، تهدف هذه الدراسة إلى:

- التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن أي نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها.
- تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطرة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي: افتقار البنوك الجزائرية العمومية إلى نصوص تشريعية تحدد

تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق مخاطر السيولة ومخاطر التشغيلية،

إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية ،

مع استحداث نظام للتقييد تراعي فيه الخصائص الاقتصادية والمالية والقانونية للعملاء المقترضين تقيماً

لجدارتهم الائتمانية.

وفيما يخص التوصيات فهي تتمثل في:

• إجراء تحليل للضمانات المقدمة من خلال إعطاء الأولوية للعلاقة بين الخطر المترتب بالعنصر المغطى

(المضمون) والخطر المترتب على العنصر الضامن (الضمانة) .

• إعطاء الأهمية لأساليب تحديد وتقييم الخطر الاستراتيجي أو خطر السمعة.

• **دراسة إيمان انجرو (2006 . 2007):** التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف

الصناعي السوري أنموذجاً)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير باختصاص المحاسبة، تهدف الدراسة والى

شرح مفهوم الائتمان وأساسه وكذلك تهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان بعد منحه للتحقق من استمرار

العمل في وضع يمكنه من سداد الأقساط المستحقة، ولقد توصلت إلى أهم نتائج والتي يكمن حصرها في:

- الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة لان إهمالها يؤدي إلى خسارة المصرف خسارة كبيرة وبالتالي إضعاف مركزه المالي.
- تعيين على الإدارة المصرفية تنويع محفظة القروض، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم.

10 . الصعوبات

- قلة المراجع المتعلقة بالقروض المتعثرة.

11 . هيكل الدراسة

وما يميز هذه الدراسة عن مجمل الدراسات السابقة أنها حاولت التطرق على واقع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية من خلال الوقوف على هذا الواقع بوكالة من وكالاته بالجنوب وهي الوكالة 252 ثم أهم الإجراءات المنتهجة فيها للتحكم في هذه المخاطر. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مبحثين وكل مبحث ينقسم إلى ثلاث مطالب.

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى مفهوم المؤسسات والقروض المصرفية وكذا أهم الإجراءات والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض المصرفية.

أما الفصل الثاني يتضمن ماهية إدارة المخاطر المصرفية وكذلك القروض المتعثرة والأسباب التي تؤدي إلى تعثرها بالإضافة إلى وطرق معالجتها والحد منها.

وفي الفصل الثالث يتم التطرق إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار، من خلال الوكالة 252 بادرار لإبراز طريقة البنك في معالجة مخاطر القروض المتعثرة، والمقارنة بين ديون البنك للفصل الرابع خلال السنوات (2014 . 2015 . 2016).

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات والقروض المصرفية

تمهيد

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي دولة، كما أن له روابط مع جميع فروع الأنشطة الاقتصادية والخدمات المتنوعة التي يقدمها، تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية، ففي السنوات الأخيرة شهد الجهاز المصرفي تطورات مما أدى إلى تعظيم أهمية وظيفة الإقراض للمصرف وذلك عن طريق منحها للمقترضين وفق عدة إجراءات واعتبارات، ومن خلاله قسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول يتم التطرق فيه إلى مفهوم المؤسسات المصرفية وأهم وظائفها، أما المبحث الثاني فيتضمن تعريف القروض وأهميتها، في حين يخصص المبحث الثالث في إبراز أهم إجراءات منح القروض والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات منح القروض.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصرفية

أصبحت المؤسسات المصرفية تحتل مركزا هاما في النظام الاقتصادي لما تقدم من وظائف مختلفة وذلك حسب نوع نشاطها، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المؤسسات المصرفية وأنواعه، واهم وظائفه.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة المصرفية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف المؤسسة المصرفية وأهميتها وكذا نشأتها.

أولا : تعريف المؤسسات المصرفية وأهميتها

للمؤسسة المصرفية تعاريف عديدة ومختلفة يسرد أهمها فيمايلي:

• **المصرف** بكسر الراء اسم مشتق من الصرف في اللغة أي فصل الدرهم على الدرهم، أو بيع النقد بالنقد، ويطلق لفظ الصرف ويراد فيه الزيادة.¹

• **ويعرف البعض المؤسسة المصرفية** : بأنها عبارة منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال.²

• **ويقصد بالمؤسسة المصرفية**: تلك المنظمة التي تتعامل بالأموال من حيث قبول الادخارات الفردية والحكومية وادخارات الوحدات الاقتصادية على مختلف تشكيلاتها القانونية الخاصة والعامة، وكذلك تقديم التسهيلات المالية سواء على شكل قروض أو اعتمادات خاصة وغيرها.³

• **المؤسسة المصرفية** : هي منشأة مالية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقديم بعض الخدمات المصرفية المرتبطة بهذين النشاطين.⁴

• **المؤسسات المصرفية** : هي تلك البنوك التي تتعامل مع طلب القرض سواء لا تزال تتعامل معه أو أوقفت تعاملها منذ فترة، فيمكن للبنوك باعتبارها جهاز مصرفي يعمل تحت إطار واحد أن يتبادل هذه المعلومات.⁵ نستنتج مما سبق أن المؤسسة المصرفية: هي منشأة مهمتها الأساسية الحصول على أموال في شكل ودائع تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية.

وللمؤسسات المصرفية أهمية بالغة تتمثل فيمايلي:

¹ احمد صبحي العيادي، إدارة العمليات والمصرفية والرقابة عليها، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010، ص 58.

² متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 47.

³ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، الإدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط4، 2008، ص 13.

⁴ على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 139.

⁵ السعيد دراجي، تمويل المشاريع الاستثمارية بالسلم والقرض دراسة مقارنة (حالة بنك البركة وكالة قسنطينة والبنك الخارجي الجزائري وكالة

الغروب)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2005، ص 51.

- تلعب دورا مهما في تسيير الحياة الاقتصادية لأي دولة، على أساس القاعدة التي تقر إن هذه المؤسسات هي شريان الاقتصاد، كما تعد أداة وصل في التجارة الخارجية.¹
- تحتل المصاريف (البنوك) مكان هام في الاقتصاد الوطني فوجودها يساعد الأسواق المالية للقيام بعملها وبدونها تصبح الأسواق غير قادرة على تحويل الأموال من قبل الأفراد الذين لديهم فائض إلى أصحاب العجز.²
- وجود بنوك ومؤسسات مصرفية بكثرة يبقى الأموال الوطنية في الدولة.
- تحسين شؤون الإنتاج في فروعها المختلفة.³

ثانيا: نشأة المؤسسات المصرفية

إن نشأة المؤسسات المصرفية برزت من خلال تطور نشاط الصيرافة الذين كانوا يقبلون الودائع (المعادن الثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع، بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة، وتدرجا لاحظ هؤلاء الصيرافة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاء لبعض الالتزامات أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات، وان أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها، ومن هنا اخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع اصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة، لذلك تطور نشاط البنك(الصرفي) في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك، وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.⁴

وتعود نشأة المؤسسات المصرفية إلى منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك في مدينة البندقية عام 1157م، ويليه بنك برشلونة عام 140م ثم بنك رياتو 1517م بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام 1609م، ويعتبر هذا الأخير النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية، وذلك مع مراعاة اختلاف الظروف والأحوال بين دولة وأخرى مثل بنك انجلترا عام 1994م وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.⁵

المطلب الثاني: أنواع المؤسسة المصرفية والمعايير المطبقة من طرف السلطة النقدية

¹ علودة نجمة دامية، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 5.

² غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص 17.

³ محمد المسير، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1982م، ص 223.

⁴ بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقلبات وتطبيقات، ص 5.

⁵ خالد أمين، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 21.

أن للمؤسسات المصرفية كغيرها من المؤسسات أنواع ووظائف عديدة حسب نشاطاتها وخدماتها المصرفية وهذا ما سيتم التطرق إليه.

أولاً: أنواع المؤسسات المصرفية:

للمؤسسات المصرفية أنواع مختلفة يمكن إدراجها فيما يلي:

1 . المصارف المتخصصة:

وهي مصارف تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية، وذلك وفقاً لتخصص المصرف، ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل كل من هذه المشروعات ذات الطبيعة المتباينة.¹

2 . المصارف المركزية:

المصرف المركزي هو شخصية اعتبارية مستقلة ويستمر وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بأعمال أحكام قانونية خاصة به، وأهداف المصرف المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلد وضمان قابلية تحويل عملة البلد وتشجيع النمو الاقتصادي وفق السياسة الاقتصادية العامة.²

3 . المصارف الاستثمارية والأعمال:

هي تلك البنوك التي تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومي.³

4 . المصارف التجارية:

هي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.⁴

5 . المصارف الإسلامية:

هذه المصارف حديثة النشأة وفكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية فهي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة بين البنك وعملائه أخذاً وعطاءً، وبذلك يتم التعامل وفقاً لما أنزله الله سبحانه وتعالى والسنة الشرعية.⁵

ثانياً: وظائف المؤسسات المصرفية :

تقوم المؤسسة المصرفية بعدة وظائف تتمثل فيما يلي:

• منح القروض: تعد هذه الوظيفة النشاط الأول والرئيسي للمصارف التجارية.

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1999، ص 274.

² خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20.

³ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص 27.

⁴ محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 543.

⁵ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية بنوك تجارية. أسواق الأوراق المالية. شركات التأمين شركات الاستثمار، الدار

الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2004م، ص 3130.

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها : تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف التجارية أي تقريبا 75 بالمئة من هذه المصادر.¹
- فتح الاعتمادات المستندية.
- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو لحساب عملائها.
- القيام بخدمات معينة نيابة عن العملاء كالتحويلات النقدية وإصدار خطابات الضمان والقيام بتحصيل الشيكات والكمبيالات.²
- توظيف القيم المنقولة وجميع العوائد المالية وتكتتب بها وتشتريها وتسيورها وتحفظها وتبيعها.
- تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.³
- حفظ النقود عينها لمصلحة العملاء.
- تزويد الجماعة لرؤوس الأموال والنقود وتداولها.⁴

ثالثا: آليات والمعايير المفروضة على البنك من طرف السلطة النقدية⁵

تخضع المصارف لمعايير وشروط من طرف السلطة النقدية يجب عليها إتباعها والأخذ بها في انجاز مهامهم والتي تتمثل في:

- استخدام أهم النسب لمعرفة مستوى نشاطها والمتمثلة في :
 - . النسب بين الأموال الخاصة والتعهدات، وبين الأموال الخاصة والتسهيلات الممنوحة لكل مدين؛
 - . نسب السيولة؛
 - . النسب بين الودائع والاستعمالات؛
 - كل المعايير التي تسمح بتقدير المخاطر؛
 - كما تفرض عليهم بعض البيانات التي تسمح لها بتحليل الوضع النقدي للبلاد وتساعد على متابعة وتقييم مدى خضوع المؤسسات المصرفية للنظم التي تصدرها وتتمثل هذه البيانات في:
 - بيانات شهرية تظهر الميزانية المفصلة وحسابات النتائج؛
 - الميزانيات وحسابات الاستغلال نصف السنوية؛
 - جميع المعلومات الإحصائية التي تراها مفيدة لتحليل الوضع النقدي للبلاد؛
- المطلب الثالث: تعريف القروض المصرفية وأهميتها**

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، 2008، ص ص 145 . 146.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ص 58 .

³ شيخ عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة احمد بوقرة بود او، 2009م، ص 10.

⁴ عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر

والتوزيع، الازارطة، 2004، ص 171.

⁵ الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2003، ص 218.

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك فان القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، فالقروض هي خدمة أساسية تقدم للعميل من طرف البنوك لتحقيق أرباح وعلى ضوء ذلك يمكن التطرق إلى تعريف القروض المصرفية مع ذكر أنواعها وأهميتها.

أولاً: تعريف القروض المصرفية

نظرا للمكانة التي تحتلها القروض المصرفية في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت لها عدة تعاريف يتمثل أهمها فيما يلي :

- **القروض المصرفية:** هي الثقة التي يوليها البنك لعميله حيث يضع تحت تصرفه مبلغا خلال مدة معينة،¹ يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من القرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.²
- **وتعرف أيضا:** على أنها كل عمل لقاء عرض بموجبه شخص ما، أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الضمان بالكفالة.³
- **كما تعرف:** بأنها مبادلة قيمة حاضرة بقيمة اجله، وهو ما يعرف بالدين أي التعهد بالدفع في المستقبل أي بعد انقضاء وقت الاستدانة.⁴
- **ويمكن تعريفها:** بأنها تأجير لرأس مال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها محل تجاري معين لما يتضمن من مخاطر كبيرة حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه.⁵
- مما سبق نستنتج أن القروض المصرفية عبارة عن عقد مبرم بين طرفين مبني على ثقة وذلك بوضع البنك مبلغ مالي تحت تصرف عميله ويتم استرداده في تاريخ استحقاق متفق عليه.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للقروض أركان تختصر فيما يلي⁶:

¹ صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 16.15.

² صلاح حسن، البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2011، ص 33.

³ أمال بوهنتالة، حجز ما للمدين لدى الغير في النظام المصرفي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003. 2004م، ص 86.

⁴ محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان للطبع والنشر والتوزيع، 1997 م، ص 38.

⁵ عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، للنشر منشأة المصارف، الاسكندرية، ص 62.

⁶ أمال بوهنتالة، حجز ما للمدين لدى الغير في النظام المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- **الثقة:** تكون متبادلة بين طرفين حيث يقوم البنك بمنح مال للعميل على أمل استعادته في الوقت المتفق عليه، وبالتالي فقد اعتمد البنك على الثقة في إقراض العميل على قابليته أو وعده بالوفاء المؤجل؛
- **الوعد:** وهو تقديم الاستعداد بالوفاء من قبل المقترض في الموعد المحدد، وبالشروط المتفق عليها؛
- **الأجل:** أي المدة بين تاريخ منح القرض وتاريخ رده أي اجل الاستحقاق المتفق عليه، ويكون اجل القرض في تقسيمه الرئيسي إما قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل؛

ثانيا: أهمية القروض المصرفية

زيادة الطلب في منح القروض والتعامل بها دليل على أن لها أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية وتتجلى هذه الأهمية فيمايلي:

- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة لما تمثله من نسبة كبيرة من أموالها العاملة.
- إن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك تشير إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات، التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين، مع توفر أرباح واحتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.¹
- تكمن أهمية الائتمان بالنسبة للمصرف في كونه يمثل الجزء الأكبر من استثمارات المصرف، الذي بدوره يولد الجزء الأكبر من العوائد والأرباح بما يضمن استمرارية المصرف وتحقيق أهدافه التنموية.
- القروض المصرفية من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالمقابل تعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامها.²
- تلعب القروض دورا كبيرا فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل النقدي.³

¹ مهند حنا نقولا عيس، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص44.

² احمد نور الدين الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)،

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، ص 59.

³ محمد يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وإعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص 115.

المبحث الثاني: الإجراءات والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح القروض في إطار المؤسسات المصرفية

يعتبر القرض المصرفي ذات فعالية مصرفية في غاية الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك، وعادة ما تضع البنوك مكتوبا توضح فيه خطوات منح القروض وذلك تجنباً لحدوث أي خلل أو انحراف عند اتخاذ القرار بمنح القرض أو عدمه وقبل إبراز أهم الإجراءات لابد من استعراض أنواع القروض المصرفية.

المطلب الأول: أنواع القروض المصرفية

تنقسم القروض وفق عدة معايير، يمكن اختصارها فيما يلي:

1 . تصنيف القروض بحسب الضمان: تنقسم القروض حسب الضمان إلى سلف مضمونة وسلف غير مضمونة والضمان قد يكون :

ضمانا شخسيا (كأن يضمن شخصا احد المتعاملين لدى المصرف) وعينيا كضمان البضائع والأوراق المالية وغيرها

والمصارف التجارية لا تتحمس للضمان بالأشياء الغير المنقولة (كالعقارات والأراضي وغيرها) خوفا من الوقوع في إشكاليات البيع عند إفسار المدين واحتمالية الدخول في منازعات قضائية طويلة لذا تركز المصارف على منح القروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون من السهل بيعها عند إفسار المدين عن سداد القرض.¹

2 . تصنيف القروض بحسب الأغراض: وتنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:

2 . 1 . قروض إنتاجية: وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة و المؤسسات المالية والمصرفية، ويكون هدفها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي خاصة.

2 . 2 . قروض استهلاكية: وهي تلك القروض التي يكون هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة، كالبيع بالتقسيط.²

3 . تصنيف قروض بحسب المقترضين: وتنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:³

3 . 1 . قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى؛

3 . 2 . قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام؛

3 . 3 . قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال؛

3 . 4 . قروض للعملاء وقروض لآخرين؛

¹ رشا العصار ورياض الحلبي، النقد والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2010، ص 85.

² عبد الحق بوعروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقلبات وتطبيقات ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

³ مهند حنا نقولا عيس، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، مرجع سبق ذكره، ص 57.

4. تصنيف القروض بحسب أجالها: تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

4. 1. قروض قصيرة الأجل : ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساس في تمويل النشاط التجاري للمنشآت؛

4. 2. قروض متوسطة الأجل: وتمتد اجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات

الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدة جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج؛

4. 3. قروض طويلة الأجل : وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع؛

5. تصنيف القروض بحسب القطاعات الاقتصادية: تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى: ¹

5. 1. القروض العقارية: تمنح للأفراد والمشروعات لتمويل شراء أراضي أو بنائها أو شراء مباني، مدتها أكثر من 15 سنة؛

5. 2. القروض الصناعية: القروض المطلوبة من طرف الحرفيين والمصانع، يتم منحها وفقا للدورة الصناعية للجهة المقترضة؛

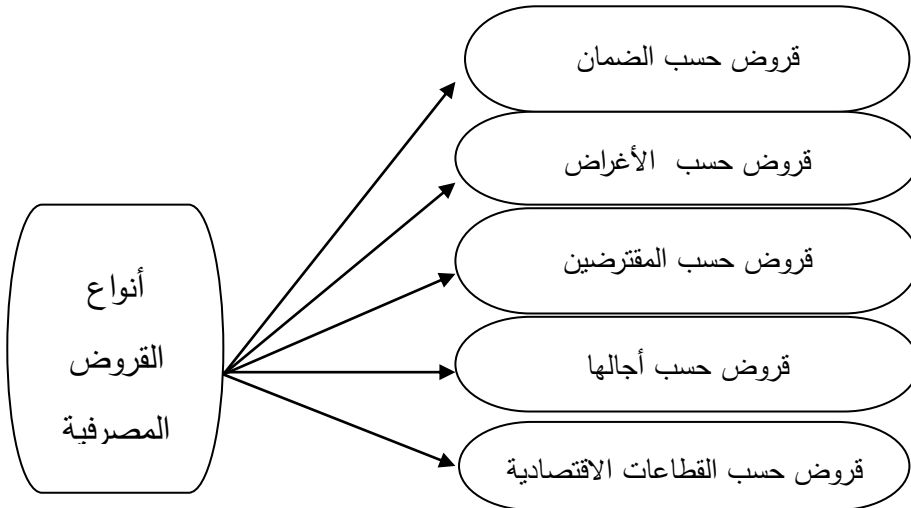
5. 3. القروض الزراعية: هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها؛

5. 4. القروض التجارية: هي قروض مخصصة لقطاع التجارة وتكون في الغالب قصيرة الأجل؛

5. 5. الائتمان الخدماتي: هو الائتمان الممنوح لتمويل أعمال قطاع الخدمات؛

والشكل التالي يوضح باختصار تقسيم القروض

الشكل رقم (1. 1) : أنواع القروض المصرفية



المصدر: اعداد الطالبتين

¹ مهند حنا نقولا عيس، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المطلب الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض المصرفية

عند فحص المختصون في البنك طلبات القروض يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث وعلى أساس أن هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض، يمكن التطرق إلى أهم تلك الاعتبارات على النحو التالي:

1 . سلامة القروض:

ينشأ أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الأموال أو قيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقاً لشروط يتفق عليها عند عقد القرض ولا يمنح القرض إلا عندما يثق من سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقاً للشروط المتفق عليها.

2 . سيولة القرض:

ويقصد بالسيولة توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك التجاري، أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويله إلى نقدا إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها.

أما سيولة القروض فيعني بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر أجل استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض، ومن ثم سرعة دورانه فهي تنشأ في ثلاثة حالات:

• القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية.

• القروض مقابل أوراق تجارية.

• القروض المضمونة بأوراق مالية.

3 . التنوع:

يتم تنوع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء، كما يتضمن التنوع عدم الاعتماد على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل، بل توزيع القروض على صناعات مختلفة و الأنشطة التجارية المتباينة، و يترتب على هذا النوع قلة احتمال الخسارة نتيجة كساد زراعة أو صناعة أو تجارة معينة، وعدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة إذ يستحسن توزيع القروض على مناطق مختلفة.

4 . طبيعة الودائع:

تتعدد أنواع الودائع، و البنوك مسؤول عن بث الثقة في نفوس مودعي كل هذه الأنواع، ومسؤولية البنك تجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك و بالتالي تؤثر على حكم البنك في اختيار أنواع القروض.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة 2000، ص ص 106 . 107.

5 . القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي:

كثيرا ما توضع قيود قانونية تحدد من نشاط البنوك في منح القروض، قد تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد وتحدد على أساس نسبة من رأس مال البنك واحتياطياته، وقد يعطى البنك المركزي سلطة تحديد بعض أنواع القروض مثل تلك الممنوحة لتمويل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية وكل هذه الحدود الموضوعية تحد من نشاط البنوك في الإقراض.

6 . سياسة مجلس الإدارة:

حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك، وأجله والضمان الممكن قبوله، والقيمة التسليفية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض ويراقب المجلس هذه السياسة الموضوعية، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين عليه.¹

7 . مصادر الوفاء بالقروض:

يهتم المقترض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي المقترض من خلالها الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق، ويستعمل الضمان في الوفاء إذ أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد، وفيما يتعلق بالقروض غير المضمون فعلى الرغم من كون المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقروض، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي، وتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير المضمونة من المقترض في الآتي:

- تحويل الأصول إلى نقد من خلال بيع أوراق مالية أو أراضي يمتلكها السداد قيمة القروض أو بيع إنتاج قام بإنتاجه.....الخ.
- الدخل وزيادة رأس المال ويتم من خلال ادخار جزء من الدخل أو الأرباح أو من إصدار أسهم جديدة وبيعها للمساهمين.
- الاقتراض وينشأ عن حاجة بعض المشروعات الناجحة المحققة للأرباح إلى الاقتراض على الدوام لاستكمال دورة الإنتاج وتوليد الدخل ويعرف هذا النوع بقروض مشاركة البنك.

8 . الدورات التجارية:

تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد، وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية ففي فترة الانتعاش نجدها تتوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليه من جهة المقترض والتفاؤل الجميع في ارتفاع أكبر وأرباح أكثر. تتلقى البنوك في هذا المجال على منح الائتمان رغم وجود حذر، حيث أن كثير من الأعمال غير المدعمة ينتهي بها إلى الإفلاس أي عدم تمكن من سداد القروض.

¹ مهند حنا نقولا عيس ، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، المرجع ذكره، ص ص 48 . 49 .

في حالة الكساد تكون لدى البنوك موارد مالية كبيرة غير مستحقة وغير مربحة، فيزداد الطلب على منح الائتمان تدريجياً فتتهاون البنوك في إتباع السياسة المصرفية السليمة، تصل إلى فترة التوسع، وتنتكر الدورة من جديد.¹

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض والعوامل المؤثرة فيها

تقوم المؤسسات المصرفية بعملية منح القروض للمقترضين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وقبل القيام بذلك يجب أن تقوم بعدة إجراءات لمنح القروض.

أولاً: إجراءات منح القروض

تتجلى أهم الإجراءات أو خطوات المتبعة في منح القروض كالتالي:

1. البحث عن القرض وجذب العملاء:

حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.

2 . تقديم طلبات الاقتراض:

وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

3 . الفرز وتصوير المبدئي:

وتبدأ العملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني، وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

4 . التقييم (السابق):

وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير على المنافع والتكاليف من منطلق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم الشخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5 . التفاوض :

فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا اكسب وأنت تكسب " وليس على أساس "أنا اكسب وأنت تخسر".

6 . اتخاذ القرار والتعاقد :

بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزاً بالعقد للتوقيع.

¹ مهند حنا نقولا عيسى ، المرجع نفسه ، ص 50.

7 . سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة :

حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.¹

8 . تحصيل القرض " استرجاع القرض " :

إن من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجدول السداد المتفق في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضح فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

9 . التقييم اللاحق :

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطر أو الموضوعية قد تحققت.

10 . بنك المعلومات :

ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآتي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.²

الشكل التالي يوضح باختصار أهم إجراءات منح القروض

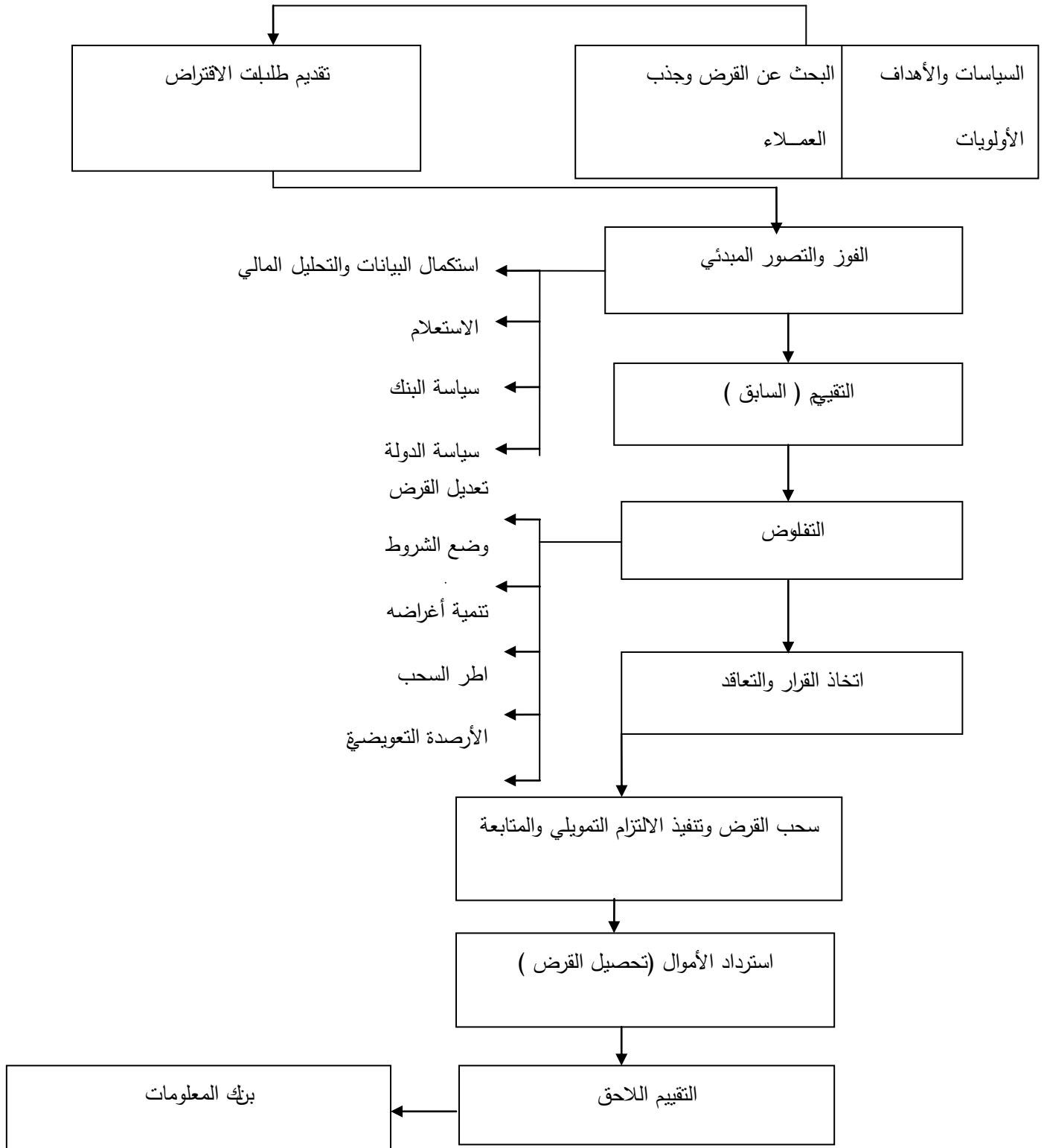
¹ السعيد دراحي، تمويل المشاريع الاستثمارية بالسلم والقرض دراسة مقارنة (حالة بنك البركة وكالة قسنطينة والبنك الخارجي الجزائري وكالة

الخراب)، مرجع سبق ذكره، ص ص 56 . 57.

² هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 . 2012، ص 16.

الشكل (1 . 2): إجراءات منح القروض



المصدر: هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 . 2012، ص 16.

ثانياً: العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح القروض المصرفية

من خلال دراسة الإجراءات والاعتبارات لمنح القروض يستنتج أن هناك مجموعة عوامل تؤثر على اتخاذ قرار المصرفي بعضها ترتبط بالعميل طالب القرض، والأخرى مرتبطة بالتسهيل للقرض نفسه.... الخ سيتم التطرق إليها فيما يلي:

1 . العوامل الخاصة بالعميل:¹

بالنسبة للعميل تتمثل العوامل في عوامل شخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، وهذه بدورها تقوم بتقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب وتحدد مقدار المخاطرة ونوعها والتي يمكن تعرض لها المصرف عند منح القرض، فعملية التحليل للمعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الإقراض على اتخاذ القرار للقروض السليمة.

2 . العوامل الخاصة بالمصرف:

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها؛
- الحصة السوقية، وهدف السيولة، بمعنى احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، وهدف الأمان والاستقرار يضاف إلى ذلك خدمة أغراض التنمية الاقتصادية؛
- الإستراتيجية المصرفية التي يتبعها البنك في إدارة عملياته المصرفية وغير المصرفية، ومدى توافقها أو عدم توافقها مع إستراتيجية المصارف المنافسة؛²

3 . العوامل الخاصة بالتسهيل للقروض: يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- مبلغ القرض: يجب أن يتناسب حجم القروض المطلوب مع حجم نشاط العميل التجاري؛
- الغرض من القروض: حيث يجب معرفة الغرض من التسهيل بشكل تفصيلي وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ أي قرار بشأنه وهل يوافق سياسة البنك؛
- مدة القرض: كلما طالت المدة الممنوح لها القرض، كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض لها الأموال الموظفة إذ كلما كانت عمليات الائتمان قصيرة الأجل وشبكة الحلول كانت التقديرات المتعلقة بها أقرب إلى الصواب مما لو كانت بعيدة الأجل؛
- نوع القرض المطلوب: يجب تحديد نوع التسهيل المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للاقتراض للبنك أم يتعارض معها، وهل يتناسب فعلاً مع الغرض أو النشاط الذي سيقوم بتمويله؛

¹ عبد العزيز الدغيم، وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28)، العدد (3)، 2006، ص 197.

² هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 - 30.

- **طريقة السداد:** أي هل سيتم سداد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة، أو سوف يتم سداده على أقساط دورية؛
- **مصادر الوفاء:** يجب على البنك دراسة مصدر السداد الأساسي لدى العميل ومدى كفايته لسداد التزامات البنك، كما يدرس أيضا مصادر السداد الثانوية المتوفرة لدى العميل والبنك وبصفة عامة تدفع الالتزامات من أربعة مصادر هي:¹
 - . الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض؛
 - . مبيعات الأصول الثابتة؛
 - . بيع المخزون السلعي؛
 - . الاقتراض من الغير وعلى أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد؛

¹ هبال عادل، مرجع نفسه، ص 30.

خلاصة

تعتبر المؤسسات المصرفية منشأة مالية ذات أهمية كبيرة في تطوير النشاط الاقتصادي، فهي تنقسم إلى عدة أنواع وذلك حسب نشاطها.

كما أن للمؤسسة المصرفية العديد من الوظائف من بينها عملية منح القروض المتمثلة في إبرام عقد بين طرفين المؤسسة المصرفية وعملائها سواء كان فرد أو مؤسسة، وذلك بغية تحقيق عوائد. وللقيام بعملية منح القروض يجب التطرق إلى عدة إجراءات من أهمها البحث عن الفرص وجذب العملاء، و تقديم طلبات الإقراض، كما أن من أهم الاعتبارات الواجبة مراعاتها عند منحها تتمثل في سلامة القرض وسيولته، مصادر الوفاء بالقرض.

الفصل الثاني

مخاطر القروض المتعثرة وإدارتها

تمهيد

إن طبيعة العمل المصرفي متزامنة دوماً مع المخاطر وذلك لوجود فترة فاصلة بين منح القروض لطالبيها و سدادهم لقيمة هذه القروض، شأنه شأن كافة الأعمال القائمة على نظرية الاحتمال أي أنها تحتل الفشل أو النجاح لذا نجد القائمين على المصارف والعاملين في مجال الائتمان يتعاملون مع ذلك بمنطق عملي وواقعي يسير على مبدأ الحيطة والحذر الذي يقلل من احتمال الخطر، إذ تعمل البنوك على مواجهة المخاطر من أجل تقليص الخسائر، ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على هذه المخاطر وكيفية مواجهتها وطبيعة هذه الديون التي تجعل البنك يقع في هذه فيها

المبحث الأول: المخاطر المصرفية وإدارتها

تعتمد المؤسسات المصرفية في أنشطتها أساساً على قبول الودائع ومنح القروض واستثمارها، إلا أن هذه العملية تتعرض لعدة مخاطر والتي يمكن أن تؤثر بطريقة أو بأخرى على أهداف المنشأة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية

تتعرض المصارف إلى مخاطر عدة فقد تؤدي بها إلى الإفلاس و لهذا يستوجب عليها مواجهتها بوضع مدقق لإدارة تلك المخاطر

أولاً: مفهوم المخاطر

قبل التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها لابد من إعطاء مفهوم عام للمخاطر وأهم أنواعها

1 . مفهوم الخطر ومكوناته

1.1 . مفهوم الخطر

- **الخطر لغة:** الخطرُ الإشراف على هلكة، وخطر بنفسه يخطر أشفى بها على خطر هلك أونيل ملك.¹
- "والخاء والطاء والراء أصلان أحدهما القدر والمكانة والثاني اضطراب وحركة".²
- كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني RESCARE أي RISQUE والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدث تغيير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع.
- **اصطلاحاً:** هو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه حالة عدم التأكد المرفق باحتمال وقوع النفع أو الضرر أو الخسارة.
- **المخاطر:** هي أحداث غير مرئية "unlooke"، وغير مرغوبة " unwanted " في المستقبل.³
- **عرف أيضاً:** بأنها عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة.⁴
- 1 . 2 . **مكونات الخطر:** أن أي خطر يتكون من أربعة عناصر يمكننا تصنيفها إلى:⁵
 - **محدورات:** منظومة لقوى الواسعة التي قد تؤدي إلى نتيجة غير محمودة؛
 - **الموارد:** الأصول والأشخاص أو الإيرادات التي تعتمد عليها في استمرارية أي نشاط تجاري؛

¹ ابن منظور، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط 3، 1419 هـ . 1999م (بالجزء الرابع)، ص 138.

² بن فارس، **مقاييس اللغة**، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1399 هـ / 1979، (الجزء الثاني)، ص 199.

³ خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 8 .

⁴ حسين البحي وآخرون، **تحليل وتقييم المشاريع**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008،

ص 128 .

⁵ تيسير التركي، مصباح كمال، **مدخل إدارة الخطر**، ط3، 2007، ص46.

• **العوامل المقيدة:** مجموعة المميزات الخاصة، الداخلية والخارجية بالنسبة للموارد التي من شأنها زيادة إمكانية تحول المحذورات إلى حقيقة واقعية أو تخفيضها أو زيادة وطأة العواقب أو تخفيضها إذا ما تحول المحذورات إلى حقيقة؛

• **العواقب:** الطريقة أو المدى الذي تتبدى فيه آثار المحذور على الموارد؛

2. المخاطر المصرفية وأنواعها

للمخاطر المصرفية عدة أنواع وفي الجزء يتم الإشارة إليها وكذا إلى أهم أنواعها

2.1. تعريف المخاطر:

• **تعرف المخاطر** بشكل عام بأنها احتمال حدوث نتائج غير مرضية إذ توجد أنواع عديدة من المخاطر التي تواجه المصارف التجارية من المخاطر التقليدية والتي تعتبر جزء من طبيعة عمل المصارف وأخرى ظهرت مؤخراً نتيجة للتقدم التقني والتقارب الذي حدث بين اقتصاديات الدول، وفي ما يلي شرح موجز لأهم تلك المخاطر.

2.2. أنواع المخاطر التي تواجه المصارف التجارية:

تواجه المصارف مخاطر عديدة ولعل أهمها ما يلي:

2.2.1. المخاطر المالية financial Risk : عرفها Dan Borge في كتابه الموسوم "the book of

"risk" أنها مجازفة بقبول احتمال حدوث خسارة مالية لأحد الأصول"¹

وتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة:

• **المخاطر الائتمانية:** تنشأ المخاطرة الائتمانية من احتمالية عدم السداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للمصرف، وأبرز هذه الالتزامات والمطالبات المالية Financial claims القروض والسندات، فقد يكون هناك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه ولكن ليس بفترة زمنية المتفق عليها، ولذلك تتعرض المصارف التجارية لهذا النوع من المخاطر إذا قدمت قروضاً أو اشترت سندات ذات آجال طويلة مقارنة لمصارف التي تقدم قروضاً أو اشترت سندات بآجال قصيرة، وان تعرض المصرف لمخاطر ائتمانية بمستويات عالية قد تعرضه إلى مشاكل مالية يمكن أن تعكس سلبياً على حملة الأسهم وهذا ما لا تسعى إليه إدارة المصرف.²

• **مخاطر السيولة:** هذا النوع يرتبط بالمقرض وليس بالمقترض، وتنشأ مخاطر السيولة من احتمال عدم قدرة

العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فتنشأ حينئذ ما يعرف

بمخاطر الفشل في المطابقة أو الموازنة بين السحوبات النقدية للعملاء و تسديدات العميل المقترض وكذلك

عندما لا تتطابق عملة المقترض مع عملة القرض.³

¹ شاهين عكاب سالم، المخاطر المالية، (أنواعها، إدارتها، كيفية تجنبها، كيفية مواجهتها)، دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، 2010 ص 17

² أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، جامعة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص 346 .

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003

• **المخاطرة السوقية:** هي احتمال انخفاض قيمة الاستثمار نتيجة الظروف العامة للسوق والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعاراً لأوراق المالية والسلع.

2.2.2. مخاطر الأعمال: تتمثل في ما يلي:

• **المخاطر الإستراتيجية:** هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة البنك قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة.

• **المخاطر القانونية:** تتمثل هذه المخاطر في عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتنشأ أيضاً عن عدم التزام المصرف بالقوانين المنظمة في العمل في الدولة التي يعمل بها.¹

• **مخاطر السمعة:** هي المخاطر التي تنتج عن الأفعال التي تخلق صورة سلبية عن المنشأة المصرفية والتي يمكن أن تؤدي إلى فقدان ثقة العملاء مثل المماطلة في أداء الخدمة أي كثرة الأخطاء... الخ.²

2.2.3. **المخاطر التشغيلية للنظام:** توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة، وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظف البنك، يجب أن يستوعب البنك أيضاً السارقيات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك، إن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقدم المنتجات أو الخدمات كفى أم لا.³

2.2.4. **المخاطر الوطنية:** تعتبر المخاطر الوطنية أو مخاطر الدولة المدخل الأساسي الذي ترتكز عليه المصارف في الدخول إلى بلد ما عن عدمه وتحديد مستوى التقبل للمخاطر الأخرى بناء على مستوى مخاطر الدولة فهي احتمال عدم اعتراف الحكومة الجديدة بالقروض والضمانات التي تبرمها الحكومات السابقة أو عدم قدرتها على سداد تلك القروض لعدم توفر النقد الأجنبي الكافي، وتعرف بشكل عام أنها عبارة عن الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر وأحداث سياسية واجتماعية أو اقتصادية.⁴

ثانياً: إدارة المخاطر المصرفية

تسعى المصارف جاهدة لمواجهة مخاطر القروض المتعثرة و يمكن توضيح ذلك في ما يلي:

تعريف إدارة المخاطر:

¹ عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ص 127.

² شعيب يونس، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في بنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإسلامية، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2010 . 2011، ص 7 .

³ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999، ص 73 .

⁴ عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره ص 128.

- سياسات إدارة الخطر : يقصد بها تلك الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي تواجه الفرد أو المنشأة، وتهدف سياسات إدارة الأخطار إلى منع أو التقليل من حجم الخسائر المادية المحتملة ومن تم الحد من ظاهرة عدم التأكد.¹
 - ويمكن تعريف إدارة الخطر : بأنها عملية اتخاذ القرار والذي عن طريقه يستطيع الفرد أو المنظمة تخفيض على أنواع هذا الإحساس السلبي الناتج عن وجود الخطر، كما أنها تصاحب الكشف عن نقاط الضعف في الاقتصاد.²
 - إدارة المخاطر : عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.³
 - وتعرف أيضا: على أنها عملية ديناميكية يتم من خلالها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على الأهداف المنشودة والتعامل معها.⁴
 - كما تعرف : "على أنها ذلك النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة."⁵
- المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر:**

يتم التطرق في هذا الجزء إلى أطراف إدارة المخاطر وأهميتها
أولا : أهداف وأهمية إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر أهداف وأهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات المصرفية وتتجلى فيمايلي:

1 . أهداف إدارة المخاطر:

- من وجهة نظر المعنيين فإن إدارة الخطر جزء من الأهداف الكلية للمنظمة فالبعض ينظر إلى إدارة الخطر على أساس أنها شيء لا بد من القيام به أو تكلفة العوامل أكثر إنتاجية في المنظمة، لا يمكن فصل إدارة الخطر من المنظمة أو الشركة بصورة عامة، وبالحقيقة فإن تبرير وجودها إذا ساهمت في تحقيق أهداف المنظمة.
- تعزيز مكانة إدارة المخاطر في المنظمة لما تحققه من أهداف.⁶
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- إعطاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

¹ محمد توفيق البلقيني ، جمال عبد الباقي واصف ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2004 ، ص 29 .

² جمال عبد الباقي وصف ، توفيق البلقيني، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، ص 29.

³ طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر أفراد - شركات - بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار و المشتقات وأسعار الصرف ، مرجع سبق ذكره ، ص 51

⁴ صلاح حسن، البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال، معايير حوكمة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 154

⁵ شهاب عكاب سالم، المخاطر المالية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

⁶ خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009 م ، ص ص 12 . 13 .

• استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.¹

2. أهمية إدارة المخاطر :

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تعمل به إدارة المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك نذكر منها:²

• المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
• تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛

• تقديم المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
• المساعد في اتخاذ قرارات التسعير؛

• تطوير إدارة محافظ الأوراق والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛

ثانيا: أطراف إدارة المخاطر ووظائفها

إن مسؤولية المحافظة على النظام المصرفي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الرئيسيين الذين يديرون أبعادا مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ويطلق على ذلك الشراكة في إدارة المخاطر، وهذه الأخيرة تتمثل في مجموع العلاقات القائمة بين مجلس إدارة البنك، الإدارة العامة للبنك، المساهمين وغيرهم، وكذا نطاق المسؤولية المخولة لكل طرف في مجال إدارة المخاطر.

1 . **المراقبون "المشرفون"**: لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس البنك، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في البنك، إن الوظيفة الأساسية للإشراف البنكي تتمثل في الرقابة والتقييم ودعم عملية إدارة المخاطر بما يساعد على تعزيز استقرار النظام البنكي.

2 . **المساهمون**: يلعب المساهمون دورا أساسيا في الإشراف البنكي ولهم القدرة على تحديد توجه البنك، كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس إدارة كفاء يتكون من أعضاء ذوي خبرة مؤهلين لتسطير توجهات البنك.

3 . **مجلس الإدارة**: تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، فهو الذي يقوم بإعداد استراتيجيات وتعيين الموظفين، خصوصا الإدارة العليا، ووضع سياسات التشغيل، كما تقع على عاتقه مسؤولية تعزيز قوة البنك ورفع مستوى أدائه.

¹ محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون الأردن عمان، 2010، ص 57.

² صلاح حسن، تحليل وإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 25.24

4 . الإدارة التنفيذية: وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة والدراية الكافية بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5 . لجنة التدقيق والمدقق الداخلي: تعتبر لجنة التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة مجلس الإدارة، حيث تتولى هذه اللجنة مهمة التأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي تلعب دورا هاما في مساعدة الإدارة على تحديد و ادراك المخاطر بصورة جيدة، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع مستويات الإدارة بالبنك.

6 . المدققون الخارجيون: يلعب المدققون الخارجيون دورا تقييما في عمليات تحليل المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، فاهتمامهم يكون منصبا ليس على التحليل التقليدي للميزانية والأرباح والخسائر، ولكن يجب أن يكون تدقيقهم مرئوف على المخاطر، وأن يكون هناك تنسيق بينهم وبين المراقبين في السلطة الرقابية.

7 . الجمهور العام " المتعاملون مع البنك": كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع البنك، وخصوصا المودعين، فهم معنيون بإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.¹

المطلب الثالث: مراحل عملية إدارة المخاطر وطرق تقييمها

يتم التطرق في هذا الجزء إلى أهم مراحل إدارة المخاطر وكذا طرق تقييمها.

أولاً: مراحل إدارة المخاطر

توجد أربع مراحل لإدارة المخاطر البنكية وهي:²

- 1 . تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر: كمخاطر الإقراض التي قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القروض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض وتؤدي إلى تعطيل الإنتاج؛
 - 2 . قياس درجة الخطر: ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين، وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين، وكذلك تقويم غرض قرض ، وطبيعة المشروع الذي يموله؛
 - 3 . تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها: وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود؛
 - 4 . إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر : وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة والمتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة الموضوعية؛
- ثانيا: طرق تقييم إدارة المخاطر:

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر وفق اتفاقية بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص 70-72.

² خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، (دراسة حالة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)،

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص 19

تسعى البنوك دائما من خلال منحها للقروض الحصول على مداخيل مستقبلية عالية مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع لذلك تقوم البنوك بتقدير تلك المخاطر مسبقا وذلك باستعماله طرق ووسائل متعددة نوضحها فيما يلي:

طريقة النسب المالية، وطريقة التنقيط.

1 . طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

تعتبر طريقة القرض التنقيطي عن آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لطالب القرض لتحديد الخطر بالنسبة للبنك ويستعمل أيضا لتقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منح القروض وذلك للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي قد تصيب المنشآت التي يتعامل معها، حيث ظهرت هذه التقنية أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من القرن الماضي وتطورت تدريجيا واليوم هي معرفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات.¹

2 . طريقة النسب المالية:

تقوم البنوك من خلال هذه الطريقة بقراءة مركزها المالي بطريقة دقيقة واستنتاج الخلاصات فيما يتعلق بمركزها المالي والمستقبلي وربحياتها وعليه يتم استنتاج نقاط القوة ونقاط الضعف التي تساعد في عملية اتخاذ القرار فيما يخص تقديم القرض من عدمه. ومن النسب المالية المستخدمة.

- النسب الخاصة بقروض الاستغلال: أثناء مواجهة البنك لطلب تمويل نشاط الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي للمنشأة المقترضة، ومن أجل ذلك يقوم باستعمال مجموعة من النسب وتتمثل كما يلي:

- نسب التوازن المالي: يتم حساب نسب رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة . نسب الديون وتتكون من ثلاث نسب.

- دوران المخزون، دوران الزبائن، سرعة دوران الموردون.²

- النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عند قيام البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمار يقابله بشكل مباشر تجميد أموال هذا الأخير لمدة طويلة وعليه قد يتعرض المصرف لمخاطر أخرى تختلف عن السابقة (قروض الاستغلال) وبالتالي يقوم البنك بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض وهي:
- التمويل الذاتي ديون الاستثمار لأجل نسب المديونية.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري من خلال الطرق التالية:

- طريقة فترة الاسترداد PR: تبين هذه الطريقة عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار الأولي بواسطة الإرباح المتولدة عن هذا الاستثمار، وحسب هذا المفهوم نستنتج انه كلما كان عدد سنوات الاسترداد قليلا كلما كان المشروع مريح أي حسن.

¹ سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) ورقة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمية تخصص مالية وبنوك 2014/2015، ص16.

² سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية، مرجع نفسه، ص 15.

. **طريقة مؤشر الربحية IP:** يقاس بواسطة قسمة متوسط الإرباح المحققة خلال سنوات عمر المشروع على الاستثمار الأولي، فهو عبارة عن مقلوب مؤشر فترة الاسترداد.¹

. **طريقة صافي القيمة الحالية VAN:** هي الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار وبين التكلفة الأولية لهذا الاستثمار، وأما القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية تحسب بواسطة معدل الاستحداث، ويكون المشروع مقبول إذا كانت القيمة الحالية الصافية موجبة.

. **معدل العائد الداخلي IRIM:** فهو يعبر عن معدل الاستحداث الذي يساوي ما بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال سنوات عمر الاستثمار والتكلفة الأولية للاستثمار.²

المبحث الثاني: ماهية القروض المتعثرة وطرق معالجتها

تعد عملية الإقراض من أهم وظائف البنوك، وهذا لخدمة الزبون من جهة والاستفادة من فوائدها من جهة أخرى، إلا أن هذه العملية قد تجعل البنك أحيانا في مواقف حرجة من طرف العملاء المتعامل معهم وهذا أثناء تحول الدين العادي إلى متعثر.

المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها

تنقسم ديون المصارف عموماً إلى ثلاث أنواع:

- **ديون عادية:** عبارة عن ديون جيدة ومنتظمة لا تواجه البنوك أية مشكلة في تحصيلها.
- **ديون معدومة:** هي تلك الديون التي استدعت من البنك بذل كل مجهود لتحصيلها؛ من خلال وسائل المطالبة والإجراءات القانونية وتعذر عليه استردادها ويبقى يتابع المدين في سدادها في حالة ظهور أي أموال.

- **ديون متعثرة:** هي الديون التي تقف وسطاً بين الديون العادية والديون المعدومة.³

أولاً: مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها

قبل التطرق إلى مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها يمكن توضيح معنى التعثر

- **التعثر:** هو مصطلح يقصد به التعرض لشيء يخلل بالتوازن، يفقدنا القدرة على الحركة.
- كما يعرف على أنه مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرة طريق المسيرة.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 156 . 157.

² الطاهر لطرش ، نفس المرجع، ص ص 160 . 161.

³ هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

تعريف القروض المتعثرة:

- مفهوم التعثر من الناحية المالية : هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة "غير متوقعة" تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير¹
- يقصد بالقروض المصرفية المتعثرة : تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة وبمرور الوقت عليها تصبح ديناً متعثراً.²
- مفهومها من الناحية الاقتصادية : من وجهة نظر الاقتصادية فإنه يقصد بالمشروعات المتعثرة تلك المشروعات التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، كما يعني أيضاً تلك المشروعات يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال.³
- ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الديون المتعثرة عبارة عن قروض تم منحها للزبون ولم يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها.

ثانياً: أنواع القروض المصرفية المتعثرة

يمكن تصنيف القروض المتعثرة فيما يلي:

1. تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لدرجة التخطيط

تنقسم وفقاً لهذا التصنيف إلى نوعين هما:

- 1.1 قروض متعثرة مخططة مرحلية : وهي ديون ذات طابع خاص، معروفة مقدماً ومنتبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع، وما بين التدفقات النقدية الداخلة إليه أي ما بين الاستخدامات والموارد سواء كان ذلك في شكل كمي أو في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوة.

1.2 قروض متعثرة عشوائية الحدوث :

وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها فهي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده وإلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

2. تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لمسبباتها

وفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين أساسيين أولهما يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية وأخرى خارجية وهي كالتالي:

¹ محسن احمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج)، أتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 23.

² صلاح حسن، البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، مرجع سبق ذكره، ص22.

2. 1 . القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية :

العوامل الذاتية هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكان سبباً مباشراً فيها، وسواء كان ذلك عن عمد أو عن قصور وعدم معرفة، أو عن عدم اهتمام، ومن بين هذه العوامل:

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع عن ذاته وبصفة خاصة في تقدير التكاليف الاستثمارية الخاصة بالمشروع.

- عدم الالتزام بالتوقعيات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري واستغراقه وقتاً أطول.

2. 2 . القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:

وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية وترجع أهم أسبابها إلى:

- البنك المقدم للائتمان حيث كثيراً ما يسهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر.

- قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول.

2. 3 . قروض متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة

وترجع هذه الديون في نشأتها أساساً إلى حدوث ظروف غير مواتية تتمثل معظمها في الآتي:

حدوث حالة من حالات القوة القاهرة كوقوع حرب أو زلزال أو إعصار أو فيضان يؤدي إلى تدمير المشروع ، أو حدوث حالات اضطرارية للتوقف عن العمل نتيجة إضرابات عمالية أو فقد مصادر الطاقة أو فقد مصادر المواد الخام.

3 . تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لدرجة صدقها ومصداقيتها

وفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم أنواع الديون المتعثرة إلى نوعين أساسيين هما:

3. 1 . قروض متعثرة وهمية خداعية:

وهي كثيراً ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرين الأجانب ومحترفي الأجرام والنصب الدولي والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من التشريعات وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه.

3. 2 . قروض متعثرة حقيقية فعلية:

وهي تلك الديون التي تحدث فعلاً نتيجة لسبب حقيقي، وليس عن عمد وتخطيط وتدليس وتواطؤ، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.¹

4 . تصنيف القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها

ووفقاً لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة هما:

¹ محسن احمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج)، مرجع سبق ذكره، ص 60 . 61.

4. 1. القروض المتعثرة العارضة : وهي نتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لان أسبابها عارضة بسيطة.
4. 2. القروض المتعثرة الدائمة : وهي تلك التي تتصل بأسباب هيكلها، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام ب هاو في أي إقناع القائمين على القناع القائمين على المشروع.
5. تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها
ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى نوعين:
5. 1. قروض بسيطة سهلة التعامل معها : هذا النوع عادة ما يكون قائما على طرفين أولهما المقرض وثانيها المقرض، وتكون قيمته ومبلغه بسيط ومدته بسيطة.
5. 2. قروض متعثرة معقدة : وهذا النوع من الديون يكون الغالب عليها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، أي أن الغالب عليها قروض مشتركة ولسبب أو لأخر تعثر العميل في سدادها وأصبح كل مقرض مشارك فيها يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقرض.
6. تصنيف القروض المتعثرة وفقا للمرحلة التي تم اكتشافها فيها
ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى الأنواع التالية:
6. 1. دينا متعثرا أولي في مرحلة التكوين لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح.
6. 2. دينا متعثرا ثانوي في مرحلة النمو، حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة وإعراض تتفاقم يوما بعد يوم.
6. 3. دينا متعثرا مكتمل في مرحلة النضج، حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له.
6. 4. دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه.¹
- يمكن اختصار تلك المعايير لتصنيف القروض المتعثرة في الشكل الموالي:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، مرجع سبق ذكره، ص 78 - 80.

الشكل رقم: (1. 2) *أسس تصنيف الديون المتعثرة*



المصدر: هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، ص 51.

المطلب الثاني: أسباب ومراحل تعثر القروض

لتعثر القروض أسباب كما لها مراحل وهذا ما سيعرض في هذا الجزء
أولاً: أسباب تعثر القروض

مما لا شك فيه أن ظاهرة تعثر الديون تعود لعدة أسباب والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

1 . أسباب ترجع للعملاء تتمثل فيما يلي:

- استيلاء العملاء على أموال البنوك بدون سداد.
- عدم قدرة العملاء على السداد في تواريخ الاستحقاق نظرا للتوسع في التسهيلات الائتمانية بالعملاء المختلفة دون ضوابط.
- خروج بعض أخصائي الائتمان المصرفي عن القواعد المصرفية المعروفة في دراسة ومتابعة الائتمان.

2 . أسباب ترجع للمصارف: المتمثلة فيما يلي:

- عدم كفاية التعليمات والشروط في العقد المبرم.
- عدم الاستعلام الدقيق عن العميل.
- حداثة قسم الاستعلامات بالبنك أو عدم استقلالية القرار.
- غياب الاتصالات الفعالة بين فريق الائتمان والعملاء.
- منح القروض المصرفية لاعتبارات شخصية.¹

3 . أسباب تشريعية وقانونية:

إن هذه الأسباب تتميز بقصور شديد في القوانين النافذة من حيث عدم شموليتها وعدم تغطيتها لكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الإجراء المناسب والحازم في الوقت المناسب وبأقل ضرر، زيادة على أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة، لا تندرج بشكل معقول ولا تتناسب مع حجم المخالفة فهي

¹ فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000، ص 12 - 13 .

تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، مما يعني انتظار السلطة النقدية إلى حين الانهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار بالإغلاق.

4. أسباب خارجية مترتبة على الأيدلوجية الاقتصادية:

- وأهم ما يتصف به الاقتصاد النامي هو حالة عدم الاستقرار، التي ترجع إلى عدة عوامل منها:
- الخلل الهيكلي حيث يركز اقتصاد معظم الدول النامية على إنتاج سلعة واحدة غالباً ما تكون مادة خام، تخضع أسعارها وكمياتها لتقلبات السوق الدولي الخاص بهذه السلعة.
- الارتباط بالسوق العالمي وما يعكسه ذلك من آثار تتمثل في عدم قدرة المشروعات المحلية على منافسة السلع الأجنبية في داخل الدولة، خصوصاً مع زيادة اتجاه الدول النامية إلى استيراد سلع كاملة التصنيع.
- كثرة التغييرات السياسية المتمثلة في تغيير النظام تماماً أو التغيير المتتالي للحكومات، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في داخل الدول.¹

ثانياً: مراحل القروض المتعثرة:

تمر ظاهراً القروض المتعثرة بمراحل عديدة تتمثل فيما يلي:

1. مرحلة حدوث العارض:

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض ما ويمثل ذلك اختباراً لإدارة المشروع، فإذا تنبأت له وأدركت خطورته لم يحدث التعثر، وإذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثلاً ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائداً سريعاً، تحقق خطر داهم لم يستطع المشروع توقعه من قبل ولم يحاط له القائمين على إدارته مثلاً اكتشاف اختلاسات بمبالغ ضخمة أو إفلاس بعض العملاء.

2. مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار، لتنبيه القائمين على إدارة البنك أو المشروع، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة البنك ومقابلة هذا الإنذار من جانب المشروع بالاستهزاء والتهوين، مما يدفع المنذرين إلى عدم الاستمرار في إنذارهم، بل التغاضي عن الوضع الحالي، وما يمثله من مخاطر مستقبلية قد تحدث أثراً مدمرة على المشروع.

3. مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، خاصة بعد سيطرة حاشية أو بطانة السوء على متخذي القرار ونجاحهم في عزل وتجنيد العناصر المخلصة، ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو، مكتملة الأركان والجوانب ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن

¹ دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة)،

المجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 206، ص ص 53-54.

القائمين على إدارة البنك لا يعطيانها الأهمية الواجبة، ولا يقوموا بتغيير سياسة المشروع المالية، واتخاذ احتياطات وإجراءات علاجية مناسبة.¹

4 . مرحلة التعايش مع التعثر:

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعقد الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

5 . مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

6 . مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.²

المطلب الثالث: معالجة القروض المتعثرة

كثيرا ما تواجه المؤسسات المصرفية لظاهرة تعثر لذا يجب عليهم مواجهتها بالعمل على معالجتها ووجود حلول واقتراحات للحد منها.

أولاً: إستراتيجية التعامل مع القروض المتعثرة

يتم التعامل مع الديون المتعثرة من خلال إستراتيجية مالية ومصرفية تستند إلى الأسس التالية:

- أهمية تحريك الديون المتعثرة مما يقلل الحاجة إلى تدعيم مخصص الديون غير المنتظمة، مما يؤثر إيجابيا على إجمالي الربح، فضلا عما يترتب على ذلك من تحويل جانب من الفوائد المهشمة والمجنبة إلى الفوائد المحصلة وينعكس في النهاية إلى تحسين نتائج أعمال البنك سواء من حيث الإيرادات أو الأرباح المحققة.
- اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد مستحقات البنك بحيث لا يمنع محاولة التفاوض مع العميل بهدف الوصول إلى تسوية مقبولة سواء كانت التسوية بمبادرة من البنك أو تجاوبا مع ما يقدمه العميل من مقترحات أخذ الاعتبار أن الإجراءات القانونية بالإضافة إلى كونها وسيلة لاسترداد حقوق البنك فهي من جانب آخر وسيلة للضغط على العميل للوصول إلى تسوية مقبولة من قبله.
- لا بد من الأخذ في الاعتبار عند إعداد التسوية المقترحة مع العميل أن تتناسب هذه التسوية مع إمكانيات العميل يؤدي دائما بحيث يؤدي دائما إلى عدم مقدرة العميل على السداد ، وبالتالي عدم تنفيذ التسوية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، مرجع سبق ذكره، ص 70 . 71.

² محسن احمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة . الأسباب . العلاج)، ص 42 . 44.

• يمكن النظر فيما يطلبه العميل من إعفاءات أو تيسيرات في السداد وذلك شرط أن يتأكد البنك من خلال الدراسة الدقيقة لإمكانيات العميل وبأن ظروفه تحتم ذلك حتى يستطيع الالتزام بتنفيذ التسوية والانتظام في السداد حيث أن إصرار البنك على المطالبة بكامل القيمة دون تيسير في حين أن إمكانيات وظروف العميل لا تمكنه من تنفيذ ذلك فقد يؤدي إلى ضياع الفرصة المتاحة لتحصيل جزئي للدين "ما لا يدرك كله لا يترك جله".

• لا بد أن تستند التسوية إلى دراسة شاملة لمقومات العميل الائتمانية الحالية فضلا عن التدفقات النقدية المستقبلية نظرا لأن العميل غير القادر على الاستمرار في نشاطه ولا جدوى من إبرام تسوية معه ويتم البحث عن مصدر آخر للسداد.¹

ثانيا: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

إن معالجة القروض المتعثرة تبدأ بتحديد القروض التي تم تعثرها ثم تأتي عملية التحليل والتنبؤ بالحالة المالية للعميل، وتحديد فيما إذا كان العميل قد دخل مرحلة الفشل أو التعثر المالي وتحديد درجة ذلك الفشل، وعلى ضوء ذلك التحليل يتم تقسيم حالات القروض المتعثرة إلى قروض يمكن معالجتها وأخرى ميؤس منها. وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:

• تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في العقد للتصفية القرض أي اتخاذ الإجراءات للتنفيذ على الضمانات التي قدمها العميل في ملفه وفي هذه الحالة يمكن للبنك استرداد أمواله في الوقت اللازم قبل تفاقم الأمور وذلك بعد إنذار العميل باللجوء إلى بيع الأصول المرهونة أو اللجوء إلى التامين، وقد يصل الأمر إلى حد الإعلان عن إفلاس العميل أو المؤسسة ويتم تحويل ملف القرض إلى مصلحة المنازعات للتكفل به والمتابعة القضائية ومن هنا يتحصل البنك على أمواله.

• وضع ترتيبات خاصة مع العميل المقترض للتسوية الودية يقوم بها البنك، ومن هنا يلجأ البنك إلى هذه الحالة بعد دراسة وتحليل المركز المالي للعميل والاطلاع على الحصول المالية والميزانيات فقد يكتشف البنك بأن العميل يمر بمرحلة عسر مالي مؤقت، وبالتالي يسعى البنك إلى مساعدته، ويتحمل معه جزء من المسؤولية.

وتكون الترتيبات الودية في شكل :

. تأجيل رد جزء من القرض إلى أجل آخر.

. إعادة جدولة الديون أي منح العميل المقترض فترة سماح يؤجل خلالها سداد القرض وفوائده.²

. الإسقاط الكامل أو الجزئي للمديونية: وتتمثل في إلغاء الدين بالكامل أو جزء منه.

. تقديم قروض جديدة لمساعدة العميل على الخروج من مشكلته.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، أزمة الرهن العقاري الأمريكية ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 61 . 62.

. يمكن للبنك أن يقوم بالتدخل المباشر أو غير المباشر في إدارة نشاط العميل، ومد الاقتراحات والتوجيهات لتغيير إستراتيجيته.

. تخفيض شروط السداد:

أما بالنسبة للحالات الميؤس منها فإنه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق المصرف والتي قد تتمثل في بيع الأصول المرهونة، وقد يصل الأمر إلى إعلان إفلاس المنشأة، والى أن تنتهي الإجراءات المشار إليها، سوف يعتبر القرض كله أو جزء منه مشكوكا فيه.

وعليه مما تقدم نجد أن عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف لا ينبغي أن يقابل دائما باتخاذ إجراءات عنيفة ضده، بل ينبغي في بعض الحالات مساعدة العميل للخروج من الأزمة، مما يسهم في توثيق علاقات طويلة الأجل مع العملاء الحاليين، أما إذا لجأ المصرف إلى استخدام إجراءات متشددة بمجرد التوقف عن السداد، فقد يترتب على ذلك تعرض المنشأة المقترضة للإفلاس، وقد لا تكفي أموال التصفية لحصول المصرف على مستحقاته بالكامل.¹

ثالثا: وسائل الحد من الديون المتعثرة:

يعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترضة، والتي تمر بحالات من العسر المالي إلى قروض متعثرة، ينبغي عليها إتباع عدة وسائل للحد منها أهمها:

- مراقبة حساب الزبون وذلك من خلال ربحية المشروع ومصادر الاسترداد، وعدم تركيز التمويل على زبون واحد أو قلة من الزبائن أو عينة معينة من الضمانات؛²
- مراقبة الاحوال الاقتصادية العامة كالضرائب ومتابعة القرارات المؤثرة على قطاعات عملاء مثل القرارات الخاصة بالاستيراد والتصدير وأسعار السلع والرسوم الجمركية؛
- أن يولي عناية خاصة لمراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من العميل للتأكد من المشروع الممول لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه؛
- تكوين العنصر البشري والمتخصص في النشاط المصرفي والقادر على التنبؤ بمستقبل الاحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية والذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية؛³
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف لكي يمكن تجنب الكثير من الأخطار خاصة ما تعلق منها بجانبها الإداري والمحاسبي؛

¹ إيمان انجرو ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أمونجا) ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، تخصص المحاسبة، جامعة تشرين ، 2006-2007 ، ص115 .

² صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثارها على الأزمات المالية (دراسة عينة من المصارف العراقية) ، المؤتمر العالمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، عمان، 2009، ص21.

³ يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض (حالة القروض الشعبي الجزائري)، المؤتمر العالمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة ، أيام 17 . 19 ابريل، 2008، ص 6.

- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات، واستمرار نشاطها وانتظامها؛¹
- تنويع الائتمان الممنوح، وتوسيع سلة التسهيلات الائتمانية؛
- استيفاء الاستعلام دورياً عن العميل للوقوف على أي تغيير في سمعته ونشاطه؛
- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستجدات والتطورات في العمل المصرفي؛

¹ حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسبيل حالات فشل الائتمان (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أن عملية إدارة المخاطر هي فن وعلم، بحيث أنها تتنبأ بالخطر قبل حدوثه وذلك أثناء مواجهتها للديون المتعثرة وهذه الأخيرة غالباً ما يتعرض لها البنك جراء عدم سدادها من طرف العملاء في تواريخ استحقاقها، وهذا ما يؤدي إلى وقوع البنك في مخاطر تتوجب عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها وإستراتيجية التعامل معها، إضافة إلى وسائل الحد منها من خلال تطبيق البنوك لأنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان من أجل التقليل من المخاطر من جهة واستمرار نشاطها من جهة أخرى.

الفصل الثالث

واقع إدارة مخاطر القروض المتعثرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد

يخضع نشاط البنك للمراقبة من طرف المدقق الداخلي لعملياته وكذا لجنة المراقبة الخارجية وهذه الأخيرة تقوم بدورها مرتين في العام أو أكثر وذلك عند شعورها بوقوع خطر أو حاجة مشبوهة، وبالرغم من ذلك إلا أن البنك يقع في مخاطر مصرفية مختلفة ومن أهمها مخاطر ائتمانية راجعة لأسباب عديدة تعود على المصرف أو عميله وأخرى خارجة عنهما كالظروف الاقتصادية وغيرها من العوامل والمؤدية إلى حدوث ظاهرة القروض المتعثرة بقدر كبير، وبالتالي هناك ضرورة للمصرف لإخضاعها لدراسة والفحص الدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المؤثرات وتشابكاته وتفاعلاته في محاولة لتشخيصه بهدف الوصول إلى معالجتها والحد منها.

وللوقوف على حقيقة إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية سيتم من خلال هذا الفصل إسقاط الدراسة على إحدى المؤسسات البنكية الهامة في الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وكالتها (بولاية أدرار) لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك وكالة أدرار ثم إبراز أهم إجراءات التعامل مع القروض المتعثرة في البنك وفقا للمنهجية المتبعة يمكن تقسيم الفصل إلى مبحثين حيث سيتم التطرق في المبحث الأول تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمبحث الثاني إدارة مخاطر القروض المتعثرة بالبنك.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحدا المؤسسات المصرفية التي لها دور فعال في الاقتصاد، كما أن له عدة فروع ووظائف مختلفة.

المطلب الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري

يتم في هذا الجزء إلى إعطاء لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة

أولاً: لمحة تاريخية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم 106/82 بتاريخ 1982/03/13 فهو خصص في تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية و البنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر و الدخول في المنافسة، و بما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك و نظام القروض.

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكالاته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع.

ثانياً: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس ماله مليار دينار جزائري كما و صل عدد فروعه سنة 1985م إلى 185 فرعاً و 29 مديرية جهوية، وتطور إلى أن أصبح رأس ماله هو مليارين ومائتي دينار جزائري (22000.000.000 دج)، ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 300 وكالة يخضعون لسلطة 43 مديرية جهوية سنة 2013 ورأسماله 33000.000.000.00 دج (ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري).

المطلب الثاني: تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار وهيكله التنظيمي

يتم التطرق إلى تعريف وكالة الجهوية للاستغلال وهيكلها التنظيمي فيما يلي:

أولاً: تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار

تم إنشاء هذا المجمع الموازية مع إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية ادرار.¹

¹ مقابلة شخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، الاثنيين 3 فيفري 2017، الساعة 14:00.

وفي سنة 1988م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انطوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار و تيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها في ذلك الحين 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، وتم في تاريخ 1992م إلغاء المديرية الجهوية بولاية أدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998. أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001م.

تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 81 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة 09 أفراد ما بين متربصا وممتهنا، (وهي تعد المديرية الجهوية لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على كبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي: (أدرار 252 . تيميمون 253 . رقان 254 وأولف 406).

ويعد المجمع الجهوي لاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

يمكن إبراز الهيكل التنظيمي للبنك كما يلي:

1 . المدير الجهوي للاستغلال: تتألف المديرية الجهوية من مدير المجمع الجهوي للاستغلال والسكرتارية الخاصة به.

1 . 1 . المدير الجهوي: هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع وذلك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المقدمة من طرفه، وتتخصص مهامه في ما يلي:

- تقديم تقرير حول نشاط الوكالات التابعة له أي للمديرية، والصهر على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية.
- الإشراف بطريقة مباشرة على خلية المراقبة والأمانة.

1 . 2 . السكرتارية: تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.

2 . رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبة: هي فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية والمادية والمحاسبة وهي تتضمن حماية الممتلكات والأفراد العاملين بهذه المديرية والوكالات التابعة لها، ويتكون هذا الفرع من مصلحتين هما:

1 . 2 . مصلحة الدائرة الإدارية: وتضم هذه المصلحة كل من: مصلحة الموارد البشرية، ومصلحة الأمن والوسائل العامة، مصلحة الإعلام الآلي.

2 . 2 . مصلحة المحاسبة وتضم كل من: مصلحة المحاسبة والضرائب، ويوجد فيها قسمين: قسم المحاسبة وقسم الضرائب.¹

¹ مقابلة شخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، الاثنين 3 فيفري 2017، الساعة 14:00.

- نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات : أنشأت هذه المديرية مؤخرا وهي تضطلع إلى تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم لجدول إهلاك القروض ومدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة تحصيل الضمانات وتتكون من ثلاث مصالح وهي:
 1. 3 . مصلحة التجارة الخارجية: وهي تسير من طرف رئيس مصلحة وتكمن مهمتها في :
 - المتابعة الدقيقة للملفات التابعة له ومتابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض.
 - متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض.
 - إعلام المديرية المركزية فيما يخص تعليماتهم.
 2. 3 . مصلحة متابعة ما قبل المنازعات: وهي تسير من طرف رئيس مصلحة وتعمل على :
 - المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنه، ومتابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقييمها وذلك حسب دراسة الخطر.
 - تقديم الملفات إلى لجنة التحصيلات، ويقدم تقرير إلى مس إضافة إلى مهام أخرى تعطى له من طرف المسؤولية.
 3. 3 . مصلحة متابعة الضمانات: حيث تسير هذه المصلحة من طرف رئيسها الذي له المهام التالية:
 - تقديم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة و تحصيل الضمانات وثبيتها.
 - يراقب الضمانات ويشرف على عملية المحاسبة والمراقبة الدورية في الميدان فيما يتعلق أي تطورات جديدة.
- 4 . نائب المدير المكلف بالاستغلال: تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال وذلك بتلقي ملفات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات وتقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة، لها ثلاث مصالح هي: مصلحة القروض والتجارة الخارجية، ومصلحة الحركة التجارية، مصلحة النقد ووسائل الدفع.
- 5 . خلية الشؤون القانونية: تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي بحيث تتضمن ثلاث مصالح رئيسية وهي مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات ومصلحة التحصيلات ومصلحة الأرشيف.
- 1. 5 . مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: تعد هذه المصلحة بمثابة الحماية القانونية للمؤسسة وتتمثل فيما يلي:
 - مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات : هي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية و المنازعات المتعلقة بالوكالات و هي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال.¹

¹ مقابلة شخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، الاثنين 3 فيفري 2017، الساعة 14:00.

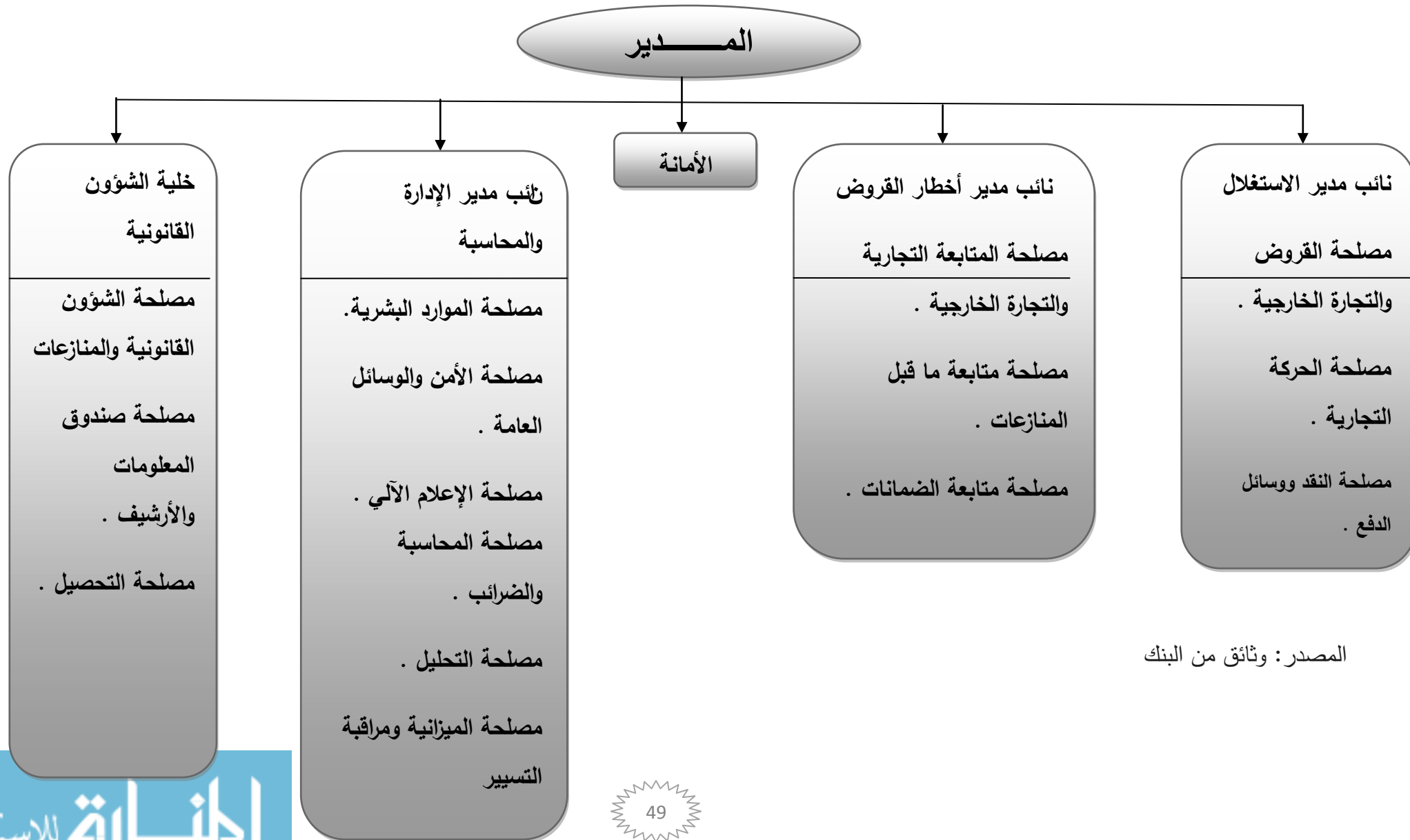
• **مصلحة المنازعات:** هي مصلحة التي تعتمد أساساً في مهامها على قوانين الإجراءات المدنية و الممثلة في متابعة ملفات القروض و القضايا المتواجدة على مستوى المحضر القضائي والمحامين وغيرها.¹

5 . 2 . مصلحة التحصيلات: هي المصلحة المكلفة بتحويل ديون القروض الممنوحة بكل أنواعها والمتواجدة على مستوى الوكالة ويعرف التحصيل على أنه استيفاء الدين عن طريق القضاء إما بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري والذي يعطي للدائن الحق في التنفيذ على جميع أموال المدينين سواء المنقولة أو العقارية وتتألف مهامها في متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية عن تبليغهم بواسطة المحضر القضائي واستخراج الصبغة التنفيذية للأحكام والأوامر التنفيذية والحجز والبيع ثم متابعة تنفيذ الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائي والتعامل أحياناً مع محافظ البيع ويتمثل ذلك في حجز العتاد وبيعه في المزاد العالمي على مستوى المحكمة البلدية والأماكن المتخصصة لهذا الغرض ثم بعد البيع يقوم بتسليمه الشيك والوثائق التي تبرئ الذمة وإفقال الملف في حالة التسديد النهائي أو إعادة المتابعة طبقاً للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

5 . 3 . مصلحة الأرشيف: هي مجموعة الوثائق الحاملة (لأخبار المنتخبة أو المستلمة) من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أثناء ممارسة نشاط ما، وهذا حسب القانون 88 / 09 المؤرخ في جانفي 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة.

¹ مقابلة شخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، الاثنين 3 فيفري 2017، الساعة 14:00.

* الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار 001 *



المصدر: وثائق من البنك

المطلب الثالث: نشاط البنك وأهدافه

يقوم البنك بعدة وظائف كما انه يسعى لتحقيق أهدافه والتي يكمن ذكرها فيما يلي:

أولاً: نشاط أو وظائف البنك

تمكن وظائف البنك فيما يلي:

1. وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال :
 - 1.1. العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
 - 1.2. تطوير مستوي هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات، وإعطاء الدعم الإعلامي.
 2. عرض المنتجات و الخدمات الجديدة من خلال :
 - 1.2.1. تصفية المشاكل المالية؛ وأخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا.
 - 2.2. تمويل التجارة الخارجية؛ والاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية؛
 - 3.2. تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.
 3. تطبيق الخطط و البرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة وهذا ل :
 - 1.3.1. تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها.
 2. الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية؛ ومسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية و تقنياتها.

ثانياً: أهداف البنك

تتجلى أهم أهداف البنك فيما يلي:

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير و تعميم استعمال الإعلام الآلي و تجديد الثروة وعصرتها.
- إشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد و كذا تكوين الموظفين و تقويم سلوكهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك علي رفع الموارد بأفضل التكاليف؛ والتسيير الدقيق للخزينة؛ وتكوين و تحفيز هيئة الموظفين¹.

¹ مقابلة شخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، الاثنين 3 فيفري 2017، الساعة 14:00.

المبحث الثاني: تقييم خطر القروض المتعثرة وإجراءات التحكم فيها بالبنك

يتم التطرق في هذا الجزء إلى ظاهرة تعثر القروض في البنك وتقييمها خلال الفترة (2014. 2016) واهم الإجراءات المنتهجة لإدارتها.

المطلب الأول: أنواع القروض المتعثرة وأسبابها

قبل التطرق إلى أنواع القروض المتعثرة وأسبابها يجب ذكر أهم التشريعات المؤثرة على أداء البنك وكذا خطوات منح القروض من طرف البنك

أولاً: التشريعات المؤثرة على أداء البنك وخطوات منح القروض

يتم التطرق في هذا الجزء إلى خطوات البنك التي يتخذها جراء عملية منح القروض مع ذكر بعض التشريعات والقوانين المؤثرة على أداءه.

1 . التشريعات والقوانين المؤثرة على أداء البنك

- اتفاقيات حقوق الإنسان من طرف الدولة، أي كان من قبل يطلب الزبون قضائيا فان لم يسدد يسجن، ويطلب التسديد قضائيا حتى بعد خروجه من السجن، إما حاليا فلا يدخل للسجن.
 - إدماج السجناء أي إعطاء حقوق من استفادة القروض.
 - اتفاقية le nesage مع مدير البنك، مثلا تكلفة سداد القرض تكون مساهمة بين المؤسسة والزبون أي تسديد المؤسسة القرض 70 بالمئة والباقي للزبون أي 30 بالمئة.
 - قانون نظام التخصص في تمويل النشاط أي وضع لجنة التقاء أي تحل محل البنك عند انتقاء المشاريع.
- 2 . خطوات وضمانات منح القروض:** يقوم البنك بإجراءات منح القروض وتقديم ضمانات وذلك تفادي من تعرضها للمخاطر

2 . 1 . خطوات منح القروض: للقيام بعملية منح القروض يجب التطرق إلى عدة إجراءات وفقا لبنك بدر

بادرار

- تقديم طلب القرض : يقوم طالب القرض بإحضار ملف حسب نوعية القرض المرغوب فيه، وإقناع البنك لتمويل مشروعه.
- الوكالة الوطنية: تقوم الوكالة حسب نوع القرض بإخضاع طالب القرض لعدة أسئلة حول المشروع ومدى قدراته وإمكانياته من هنا يتم اختياره، ثم إرسال الملف إلى البنك الذي أعطى موافقته على التمويل.
- البنك: يقوم بدوره بدراسة الملف من جديد وفقا لمعايير والمعطيات البنكية وذلك بتقديم المقرض بملف يتضمن الوثائق اللازمة حسب نوعية القرض فيعمل على:
- اتخاذ القرار والتعاقد: يتم بعد دراسة الملف وذلك بإبرام عقد وفق شروط وتحديد أجال الاستحقاق.
- تحصيل القرض: يقوم البنك بمتابعة الزبون بمطالبتة بتسديد الدين وذلك بوضع جداول للتحصيل.
- تقييم الملاحق: هو مهم للبنك لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة.
- وضع المعلومات في الحساب: أي كل ما حصل قبل وبعد عملية القرض.

2.2 . الضمانات البنكية: يتم تصنيف الضمانات البنكية إلى مايلي ¹:

الضمانات التحفظية أو الاحترازية

- شهادة عدم الإنتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء، وشهادة عدم الإنتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء.
- شهادة ملكية أو مقرر إستغلال الأرض الفلاحية بصفة رسمية من قبل التعاونية، ومحضر زيارة ميدانية لمحل مزولة النشاط محرر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الضمانات الحقيقية الحاضرة

- أمضاء سندات الأمر الحاملة لقيمة القرض ممضاة وموقعة من طرف المقترض وعليها طابع جبائية بقيمة 20 دج لكل سند، و إمضاء رسالة سقوط أجل القرض، والمساهمة الشخصية، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- تعهد توثيقي برهن العتاد المملوك الذي سيتم إقتناؤه (محل القرض)، وتعهد توثيقي بالتأمين على العتاد محل أو موضوع القرض مع بوليصة التأمين محررة لصالح البنك لإستحقاق التعويض على التأمين في حالة حصول أي مخاطر، ووثيقة المساهمة في صندوق ضمان أخطار القروض.

- وكالة توثيقية تعطي الحق للبنك بالرهن والتأمين وإعادة التأمين في حالة عدم قيام الزبون بذلك. بعد إحضار كل هذه الضمانات يتسلم المقترض الشيكات التي تمثل 30% من قيمة كل فاترة شكلية بغرض حجز العتاد على مستوى الممول ثم يقوم بإستلام الشيك بقيمة 70% المتبقية بعد تسليم الفاتورة النهائية.²

ثانيا: تصنيف البنك للقروض المتعثرة

كثيرا ما يواجه البنك مخاطر متعلقة بتعثر القروض وذلك راجع لعدة عوامل، مما يستوجب على البنك إدارة تلك المخاطر ومتابعتها.

1 . أنواع القروض المتعثرة وأسباب تعثرها

يتم التطرق إلى تصنيف القروض المتعثرة بالنسبة للبنك واهم الأسباب المؤدية إلى تعثرها

1.1 . تصنيف القروض المتعثرة بالنسبة للبنك

يمكن تقسيم القروض في نظر البنك إلى صنفين هما كالتالي :

تصنيف القروض وفق درجة التعثر

- القروض الأكثر تعرض للتعثر : متمثلة في قروض لدعم وتشغيل الشباب، قرض تشغل البطالة، القرض المصغر.

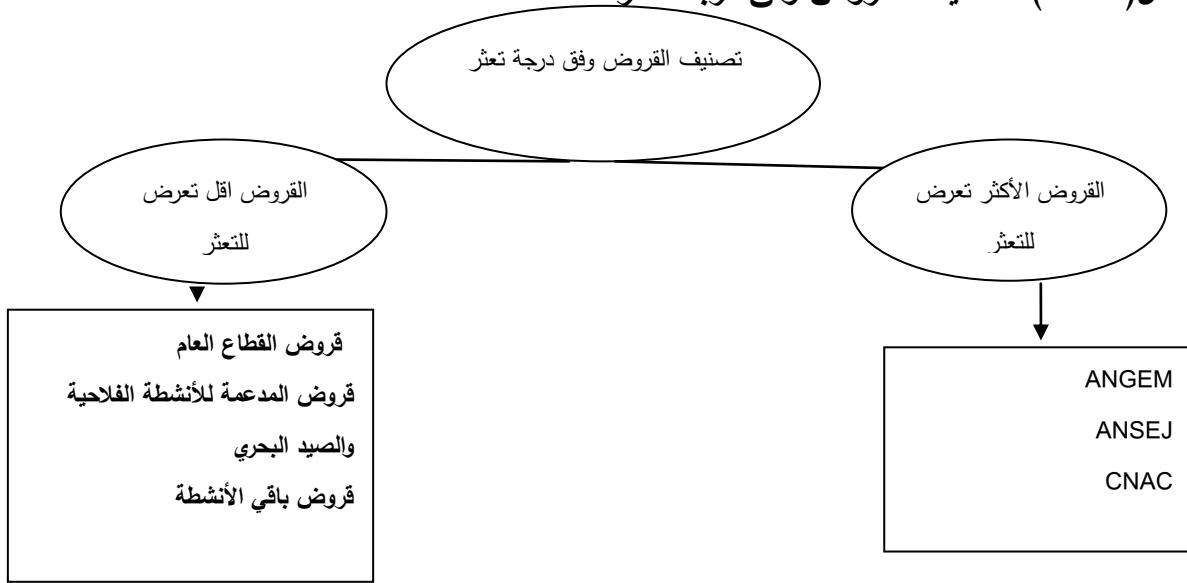
- القروض الأقل تعرض للتعثر : هي القروض المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفلاحية، القطاع العام، باقي الأنشطة.

¹ -مقابلة شخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات يوم الاثنين 03 فيفيري على الساعة 14:00

² -مقابلة شخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، الاثنين 10 فيفيري 2017، الساعة 14:00.

ويمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل (3 . 2): تصنيف القروض وفق درجة تعثر



المصدر: اعداد الطالبتين من خلال المقابلة الشخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات

تصنيف القروض وفق مستوى درجة الخطورة

- دين قابل للاسترجاع : القرض الذي يكون في بداية منحه أي قبل وصول مدة استحقاقه أي يوجد أمل في إرجاعه والذي يقوم البنك بتذكير المقرض بمدة الاستحقاق وإرسال إنذارات وعدة محاولات لإرجاع القرض.
- دين مستحق الأداء(يتابع قضائيا) : بعد أن يبيئس البنك من محاولاته مع المقرض بإعادة القرض وعند بيئس البنك منه يقوم توجيهه لمحضر قضائي.
- دين مشكوك في تحصيله: هو الدين الذي يقوم البنك بمطالبة المقرض قضائيا.
- دين ميئوس من تحصيله: هو ذلك الدين الذي يبيئس منه البنك حتى بعد مطالبته قضائيا فيبقى ينتظر استرجاعه.¹

2. أسباب تعثر القروض

- إن الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض يمكن حصرها فيمايلي:²
- عدم دراسة المشاريع من طرف المؤسسة أو الزبون؛
- الظروف الاقتصادية تؤثر على المؤسسة بنسبة 50 بالمئة مثلا زيادة السعر في بعض القروض وذلك راجع لزيادتها في السوق؛
- قيام الدولة بمسح بعض الديون كما تقوم الدولة بوضع حق قانوني للزبون بمطالبة البنك بالقرض؛
- عدم تسديد الديون من طرف العميل بحجة أن الدولة تقوم بعملية مسحها في المستقبل؛
- نقص ثقافة بعض الزبائن في مجال الاستثمار؛

¹ المقابلة الشخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، يوم الاثنين 10 فيفري 2017، الساعة 14:00.

² المقابلة الشخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، يوم الاثنين 10 فيفري 2017، الساعة 14:00.

المطلب الثاني: تقييم الديون المتعثرة بالبنك للفترة (2014 . 2016)

قبل التطرق إلى تقييم الديون المتعثرة بالبنك يمكن الاستعانة بدراسة حالة لقرض استثمار ممنوح في إطار التأمين عن البطالة.

أولاً: دراسة حالة قرض الاستثمار (في إطار التأمين على البطالة)

معالجة البنك لقرض تم منحه ولم يسدد في وقت الاستحقاق وذلك وفق عدة إجراءات وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1 . بطاقة فنية وملف القرض :

1 . 1 . بطاقة فنية: المستفيد : شاب بطل (ادرار)، المهنة: فلاح، نشاط المؤسسة : فلاح، تاريخ الإنشاء: 2009، العنوان: أدرار، تاريخ طلب القرض : 2012/11/25، مانح القرض: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، طبيعة القرض: قرض استثماري.

1 . 2 . ملف القرض: إجراءات منح القرض قبل التطرق لإجراءات منح القرض يجب الوقوف إلى أهم شروط الواجب توفرها في طالب القرض:

- أن يتراوح عمر الشاب من 30 إلى 55 سنة، وأن يكون بطل، وأن يقوم بعرض موجز للمشروع معبرا عن سبب اختياره وأهميته ودوره في التنمية المحلية مبررا مدى الإقبال على المشروع محاولا إقناع احد ممثلي البنوك الحاضرة لتمويل مشروعه واختياره وفقا للمدونة ونظام التخصص البنكي.
- بعد هذا الاختيار تقوم الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة بإرسال الملف إلى البنك الذي أعطى موافقته على التمويل والذي يقوم بدراسة الملف من جديد وفقا للمعايير والمعطيات البنكية وعليه يتقدم المقترض إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بملف يتضمن ما يلي:

- طلب خطي يتضمن مبلغ القرض والضمان المقترح لتغطية القرض ، شهادة ميلاد المعني، وبطاقة الإقامة أو الموطن المختار للمراسلة، ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية، ونسخة من رخصة السياقة، ونسخة من القانون الأساسي للمؤسسة، والفواتير النموذجية للمقتنيات، و الدراسة التقنية للمشروع.
 - والتي تتضمن القيمة الإجمالية للمشروع 207912772 دج القيمة الإجمالية 207912772 دج محل القرض شراء معدات وعتاد تجهيز المؤسسة وكل المستلزمات التي يحتاجها لمزاولة نشاطه.
- المقتنيات:

الجدول رقم (3. 1): يوضح المتقنات

القيمة	طبيعة المقتنات
201912772 دج	الشاحنة
6000000 دج	التأمين على الشاحنة

المصدر: مصلحة التحصيلات

الخطوات التي يتبعها ملف قرض الاستثمار:

- بعد تقديم الشاب البطال لملف القرض وبعد دراسته من طرف مصلحة القروض، فإن هذا الأخير ستحوله مباشرة إلى إدارة الوكالة أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه إلى جانب رأي موظفي مصلحة القروض وهذا بعد إجراء جميع التحليلات والدراسات اللازمة لذلك.
- المرحلة المالية تتمثل في تحويل ملف القرض إلى مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للبنك وهو إدارة المجموعة الجهوية للاستغلال التي تقوم بدورها حيث يقوم مديرها بإبداء رأيها فيما يخص هذا القرض
- يقوم مدير المجمع الجهوي للاستغلال باعتباره رئيساً للجنة القروض المتكونة من نائب المدير المكلف بالاستغلال ونائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات القضائية ورئيس دائرة الشؤون الإدارية والمحاسبة بدراسة الملف وإبداء رأيهم ومناقشة الضمانات المقدمة.
- في المرحلة الأخيرة بعد دراسة لجنة القروض لملف القرض يحول إلى مصلحة القروض لتحرير رخصة القرض (ملحق رقم 01).¹

صلاحيات لجنة القروض:

- دراسة الطلبات لتمويل كل من الاستغلال والاستثمار وإعطاء الموافقة الأولية للمدير .
- يقدم نائب المدير المكلف بالاستغلال بالموافقة أو الرفض إلى مدير الوكالة .
- وفي آخر مرحلة يقدم الرد إلى الشاب البطال الطالب للقرض من طرف مدير الوكالة بما يعرف برسالة القبول.

2 . التحليل المالي لملف القرض و خلاصة الدراسة

بعد تقديم صاحب القرض (المستفيد) الوثائق اللازمة الإدارية منها والمحاسبية والضريبية ضف إلى ذلك طلب قرض مكتوب على ورقة موقع عليها من قبل شخص مؤهل، يدرس هذا الطلب أولاً على مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها على تلبية الطلب في أجل أقصاه 10 من تاريخ إيداع الملف. أما في حالة عدم قدرة البنك على تلبية الطلب إذا كان المبلغ فوق إمكانياتها فتقوم بإرساله إلى المستويات الأخرى السابقة الذكر.

2 . 1 . التحليل المالي لملف القرض

على مستوى قسم القروض في البنك يقوم العامل المسئول عنه (قسم القروض) بدراسة الوثائق والميزانيات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المستفيد المذكورة آنفاً، وهذا لمعرفة ربحية أمواله الخاصة ونسبة تغطية الأموال الخاصة للديون وكذلك نسبة المردودية المحققة السابقة في حالة وجودها.

2 . 2 . خلاصة الدراسة ورد (البنك القبول)

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي :

¹ المقابلة الشخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، يوم الاثنين 17 فيفري 2017، الساعة 14:00.

• دفع قيمة القرض المقدر بـ 2.079.127.72 دج والذي يتوجب على المستفيد إعادته في مواعيد استحقاقه وكان رد البنك قبول طلب المستفيد وطلب بمراسلة من قبله موجهة لطالب القرض تتضمن ما يلي:

• مبلغ القرض الممنوح 2.079.127.72 دج، وفيما يتعلق بالضمانات التي سبق ذكرها.

تسجل هذه الموافقة على رخصة القرض، كما يسجل فيها كل المعلومات السابقة الذكر وهي تمثل شروط منح القرض، وكل ما يتعلق بإجراءات التسديد، ونسبة الفائدة المطبقة وغرامة التأخير وغيرها من الشروط الخاصة بالبنك.

• أما فيما يخص رسالة القبول التي تمنح للمقترض على مستوى الوكالة بعد توصلهم مباشرة برخصة القرض وهذا من أجل إحضار الضمانات المطلوبة في اقرب وقت والمحدد بـ 12 شهر أو يسقط حقه في الاستفادة.

• بعد إحضار جميع الوثائق والضمانات المطلوبة فان المكلف بالملف على مستوى الوكالة يقوم بإرسال¹ الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال وبالضبط لدى مصلحة الشؤون القانونية لتثبيت هذه الضمانات أي دراسة مدى قانونية ومطابقة الضمانات والوثائق مع رخصة القرض حيث يوقع هذه الأخيرة من مدير المجمع الجهوي للاستغلال والمكلف بالمصلحة وبعد إيفاد هذه الوثيقة إلى الوكالة يقوم المكلف بمصلحة القروض بتحرير اتفاقية القرض بناء على كل المعطيات السابقة وبناء على ذلك يمنح للمقترض شيكا بنكي بعدد الفواتير الشكلية التي تم تقديمها سابقا وبأسماء الممولين الذين يقومون بمنح المقترض فواتير نهائية التي يتم إحضارها إلى البنك لتسجيل الرهن على العتاد.²

ثانيا: تحليل وتفسير ديون البنك خلال الفترة (2014 . 2016) للفصل الرابع

للقوف على تطور ووزن الديون المتعثرة يمكن تحليل نتائج الفصل الرابع لثلاث سنوات (2014 . 2015 . 2016) حسب ما تم الحصول عليه من الوكالة وذلك فيما يلي:

1 . ديون الفصل الرابع لثلاثة سنوات (2014 . 2015 . 2016)

1 . 1 . تحليل نتائج الخاصة بديون الفصل الرابع لسنة 2014

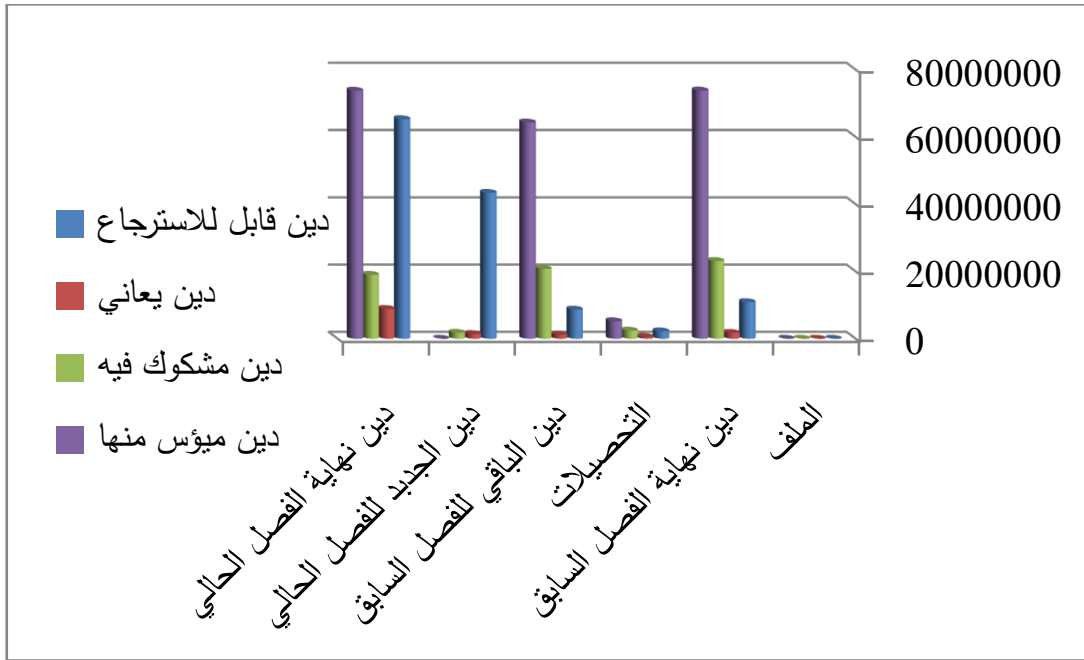
يتم من خلال هذا الجزء دراسة جداول تمثل ديون القطاعات والمؤسسات المقترضة من البنك وفق مراحلها.

ديون القطاع الفلاحي والصيد البحري

الشكل رقم (3 . 3) : يوضح تطور ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري الفصل الرابع وفق مراحل لـ 2014

¹ المقابلة الشخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، يوم الاثنين 17 فيفري 2017 ، الساعة 14:00 .

² المقابلة الشخصية مع مسؤول مصلحة التحصيلات، يوم الاثنين 17 فيفري 2017 ، الساعة 14:00 .



المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل الوكالة (انظر الملحق رقم 2)

من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 2) والبيان نلاحظ أن عدد ملفات ديون البنك أكبرها ديون ميؤس منها تقدر بـ 35 ملف أما الديون المشكوك فيها بـ 12 ملف وتليها ديون قابلة للاسترجاع تقدر بـ 9 ملفات والديون التي تعاني بـ 4 ملفات ونجد نفس الترتيب وفيما يخص ديون نهاية الفصل السابق و التحصيلات وباقي ديون للفصل الحالي، وبما يخص الديون الجديدة للفصل هي ديون قابلة للاسترجاع ثم ديون مشكوك فيها والتي تعاني بقيم كبيرة على هذا الترتيب أما الديون الميؤس منها فأنها لا توجد، ومنه نجد ديون نهاية الفصل اغلبها ديون ميؤس منها رغم أن البنك لم يتحصل على ديون جديدة من هذا النوع ثم تليها ديون قابلة للاسترجاع بقيم متقاربة وبكمية كبيرة ثم ديون مشكوك فيها بقيمة اصغر منهما بقليل وتليها ديون تعاني بقيمة قليلة ، وهذا راجع لأسباب متعلقة بالعملاء والمؤسسة وأخرى خارجة عن إرادتهم سبق ذكرها منها عدم وجود مراقبة المشاريع وقلة ثقافة بعض العملاء.

ديون البنك على الوكالات الثلاثة المرتبطة بالتشغيل

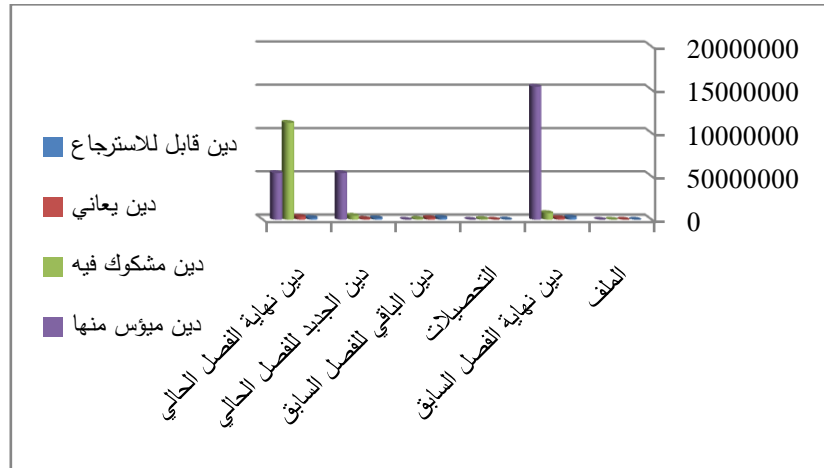
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

الشكل رقم (3 . 4) : يوضح

تطور ديون وكالات الثلاث المرتبطة بالتشغيل وفق مراحل لـ 2014



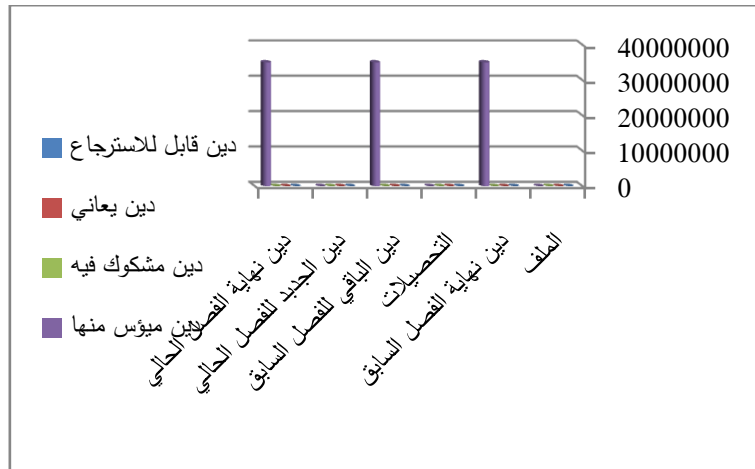
المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل الوكالة (انظر الملحق رقم 3)

من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 3) والبيان نلاحظ فيما يخص الملفات البنك للديون اغلبها ديون ميؤس منها تقدر ملفاتا بـ 86 ملف ثم تليها ديون مشكوك فيها بقيمة 72 وديون تعاني بـ 12 ملف أما الديون القابلة للاسترجاع تقدر بـ 4 ملفات، ومنه نجد أن معظم ديون نهاية الفصل السابق هي ديون ميؤس منها بقيمة كبيرة تليها ديون مشكوك فيها ثم ديون قابلة للاسترجاع بقيمة متوسطة وأصغرهم ديون التي تعاني، أما فيما يخص التحصيلات نجد أن اغلب الديون ديون مشكوك فيها وتليها ديون قابلة للاسترجاع بقيم متوسطة والديون التي تعاني بقيمة قليلة أما الدين الميؤس منه لم يسدد منه شيء، نجد الباقي من الدين أعظمها ديون ميؤس منها بقيمة كبيرة جدا ثم تليه ديون مشكوك فيها بقيمة متوسطة أما دين قابلة للاسترجاع والتي تعاني بقيمتها متقارب، ثم يحصل على ديون جديدة للفصل الحالي اغلبها ديون ميؤس منها بقيمة كبيرة ثم تليها ديون مشكوك فيها متوسطة القيمة أما ديون القابلة للاسترجاع اقل قيمة من مشكوك فيها بقليل والديون التي تعاني قليلة، وبالتالي يحصل البنك في نهاية الفصل الحالي على ديون كبيرة جدا أعظمها ديون مشكوك فيها قيمة كبيرة جدا ثم تليها ديون ميؤس منها تقريبا نصفها أما دين الذي يعاني والقابل للاسترجاع نجده بقيم متوسطة ومتقاربة ومن الأسباب المؤدية لذلك قلة ثقافة بعض العملاء وسوء نية في إرجاع الديون.¹

¹ اعداد الطالبتين بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات.

ديون القطاع العام

الشكل رقم (3 . 5): يوضح تطور ديون القطاع العام للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2014

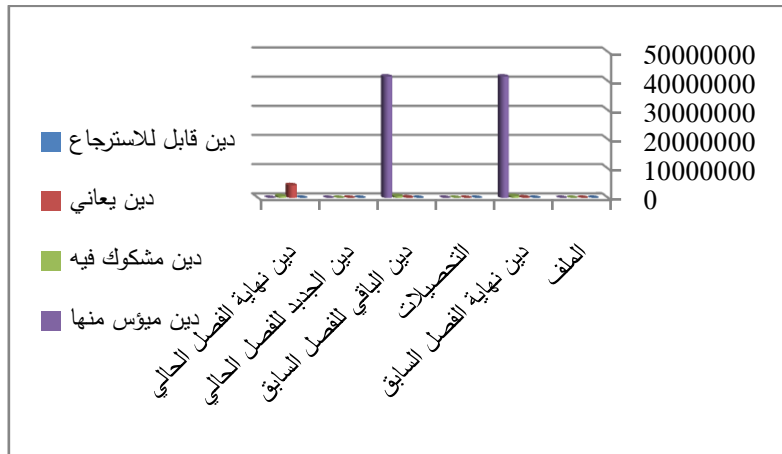


المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات، (انظر الملحق رقم 4).

من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 4) والبيان نلاحظ أن كل ديونها ميؤس منها تقدر عدد ملفات 19 وقيمتها كبيرة جدا وان ديون الفصل السابق هي نفسها ديون نهاية الفصل الحالي دليل على أن البنك لم يتحصل على ديون.

ديون باقي الأنشطة

الشكل رقم (3 . 6): يوضح تطور ديون باقي الأنشطة للفصل الرابع وفق مراحل لـ 2014



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات، (انظر الملحق رقم 5).

نلاحظ من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 5) البيان أن اغلب ملفات ديون هذا الأنشطة هي لديون ميؤس منها بـ 219 ملف أما ديون مشكوك فيها بـ 16 ملف و ديون التي تعاني بـ 6. ملفات والقابلة للاسترجاع بـ 4 ملفات، ومنه نجد ديون نهاية الفصل السابق اغلبها ديون ميؤس منها بقيمة كبيرة وتليها ديون مشكوك فيها بقيمة متوسطة أما ديون التي تعاني اقل منها بقليل والديون القابلة للاسترجاع لا توجد، وفيما يخص التحصيلات نجد معظمها ديون مشكوك فيها والقابلة للاسترجاع بقيم قليلة أما الديون المتبقية لم يتحصل عليها، ومنه تجد الباقي للفصل الحالي اغلبها ديون ميؤس منها وأما الديون المشكوك فيها والتي تعاني بقي

كما هو لأنه لم يتحصل على ديونها والديون القابلة للاسترجاع لا توجد عنه، ثم يتحصل البنك في الفصل الحالي على ديون القابلة للاسترجاع والتي تعاني بقيمة قليلة أما الديون الأخرى لا توجد، وبالتالي نجد ديون نهاية الفصل الحالي معظمها التي تعاني بقيمة كبيرة وتليها ديون مشكوك فيه بقيمة متوسطة والديون القابلة للاسترجاع بقيمة قليلة وفيما يخص الديون الميؤس منها لا توجد دليل على أنها تم تسديدها.¹

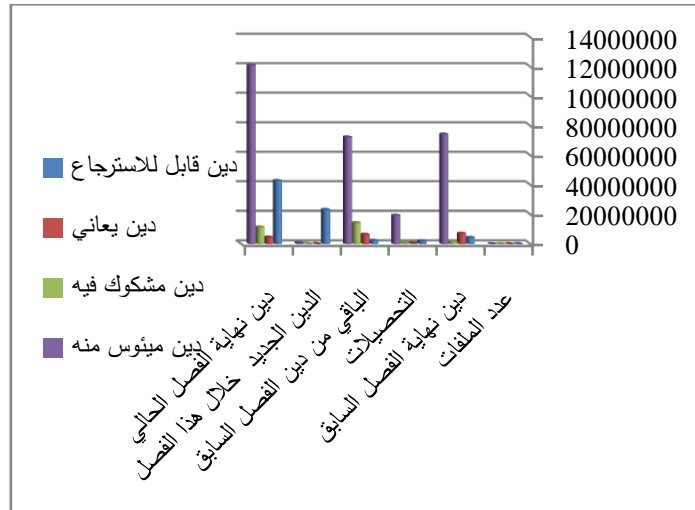
1. 2 . تحليل نتائج الخاصة بديون الفصل الرابع لسنة 2015

يتم من خلال هذا الجزء دراسة جداول تمثل ديون القطاعات والمؤسسات المقترضة من البنك وفق مراحلها.

ديون القطاع الفلاحة والصيد البحري

الشكل رقم (3 . 7) : يوضح تطور ديون الفصل الرابع للقطاع الفلاحي والصيد البحري وفق مراحل لـ

2015



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات (انظر الملحق رقم 6)

من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 6) والبيان نلاحظ أن اكبر عدد الملفات هي الديون مبيؤس منها وتليها ديون مشكوك فيها والقابلة للاسترجاع أي لهما نفس الكمية، أما دين الذي يعاني تكون نسبته ضئيلة، ومنه تكون الديون للفصل السابق اغلبها ديون مبيؤس منها أما ديون مشكوك فيها رغم كبر عدد ملفاتهما إلا أن لها نسبة ضئيلة وبخصوص الديون القابلة للاسترجاع والتي تعاني تقريبا متساويان وبنسبة قليلة، وفي التحصيلات نجد انه تم تسديد الديون ولكن ليس بالكامل أي بنسب قليلة، أي هناك جزء كبير لم يسدد خاصة الديون الميؤس منها، أما فيما يخص الدين الجديد نجد أنها تستحوذ على ديون قابلة للاسترجاع أما باقي الديون توجد ولكن ضعيفة جدا ومنه نحصل في السنة الحالية على أن اكبر الديون متمثلة في ديون مبيؤس منها وديون قابلة للاسترجاع ثم تليهم ديون مشكوك فيها.

ديون لثلاث وكالات

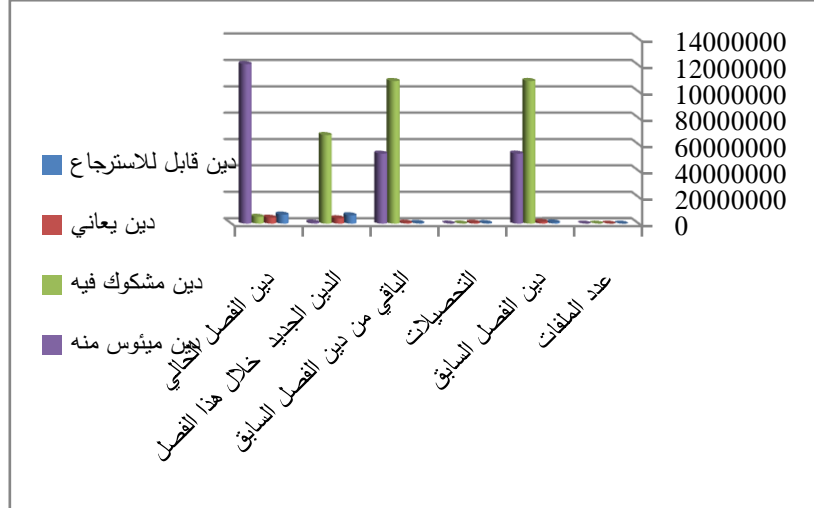
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

¹ اعداد الطالبتي بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات.

الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC

الوكالة لتسيير القرض المصغر ANGEM

الشكل رقم (3 . 8): يوضح تطور ديون الخاصة بثلاثة وكالات وفق مراحل لـ 2015

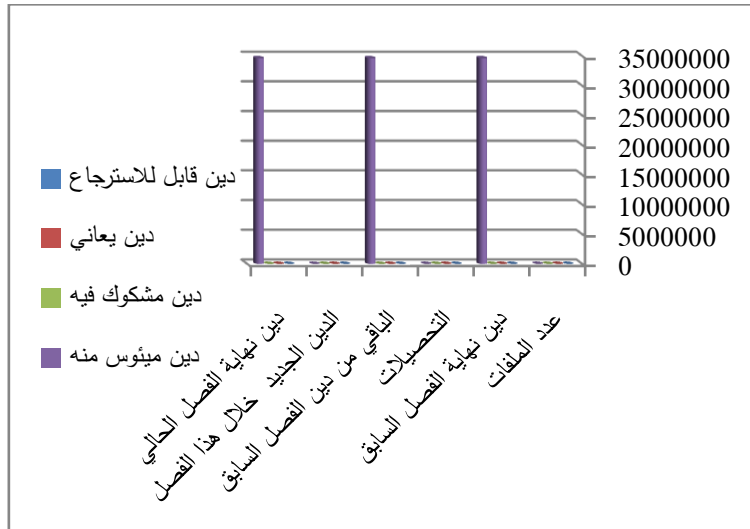


المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل الوكالة (انظر الملحق رقم 7)

من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 7) والبيان اكبر عدد ملفات الديون هي ديون ميؤس منها بقدر 85 ويليها ديون مشكوك فيها بقدر 77 ملف و 14 ملف لدين يعاني وأصغرها دين قابل للاسترجاع بقدر 8، بالرغم من أن كبر ملفات هي ديون ميؤس منها إلا كمية ديون في الفصل السابق أعظمها ديون مشكوك فيها وبعها تأتي ديون ميؤس منها أما الديون الأخرى توجد بكمية صغيرة، فيما يخص التحصيلات نجدها بنسب ضعيفة جدا، ومنه باقي الديون تكون تقريبا نفسها، والديون الجديدة خلال هذا الفصل تكون معظمها ديون قابلة للاسترجاع والديون الباقية تزيد بنسبة قليلة وبالرغم من ذلك ألا أن دين الفصل الحالي تكون معظمها ديون ميؤس منها.

ديون القطاع العام

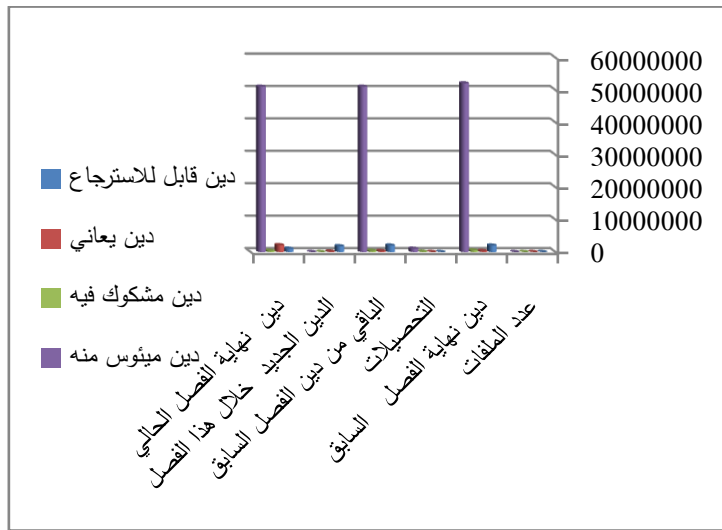
الشكل رقم (3 . 9): يوضح تطور ديون القطاع العام وفق مراحل لـ 2015



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات، (انظر الملحق رقم 8).
 نلاحظ من خلال الجدول المرفق بالملحق رقم 8) والبيان بما يخص ديون المتعلقة بالقطاع العام أن كل ديونها ميئوس منها، أي لا يوجد أمل في تسديد ديونها سبب في ذلك إن القطاع حكومي أي من طرف الدولة فيعتمدون عليها في إرجاع الديون .

ديون باقي الأنشطة

الشكل رقم (10 . 3) : يوضح تطور ديون باقي الأنشطة وفق مراحل لـ 2015



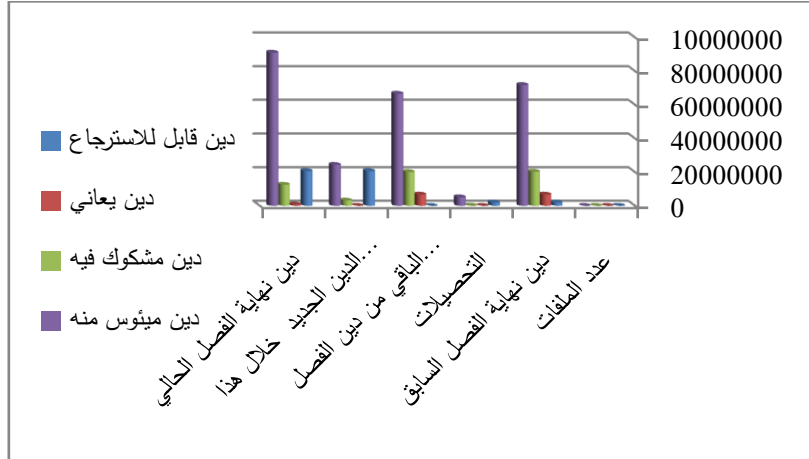
المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات. (انظر الملحق رقم 9).
 من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 9) والبيان نلاحظ أن اغلب الملفات هي ديون ميئوس منها ثم يليه ديون قابلة للاسترجاع، أما باقي الديون عدده قليل جدا أي 4،3، ومنه نلاحظ أن ديون نهاية الفصل السابق ترتبها على حسب عدد الملفات، أما بما يخص التحصيلات نجد أنها بنسب قليلة جدا، ومنه نجد أن ديون الفصل السابق تبقى تقريبا نفسها، وبما يخص الديون الجديدة تكون ضئيلة جدا وبالتالي نلاحظ أن الديون الفصل الحالي تقريبا نفس ديون الفصل السابق، وهذا راجع لأسباب متعلقة بالمؤسسة والعميل منها : سوء

نية بعض العملاء بان الدولة تقوم بدل عنهم بسداد وهذا حقهم وعدم وجود جدوى للمشاريع وهذا يعني أنه لا توجد إدارة جيدة ومراقبة المشاريع البنك.¹

1. 3 . دراسة وتحليل ديون البنك الفصل الرابع لسنة 2016: يتم من خلال هذا الجزء دراسة جداول تمثل ديون القطاعات والمؤسسات المقترضة من البنك وفق مراحلها.

ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري

الشكل رقم (3 . 11) : يوضح تطور ديون القطاع الفلاحي والصيد البحري وفق مراحل لـ 2016



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات، (انظر الملحق رقم 10).

من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 10) والبيان نلاحظ أن معظم ملفات تكون للديون ميئوس منها بقدر 47 ملف ويلاه دين قابل للاسترجاع بـ 15 ملف أما دين مشكوك فيه لديه 7 ملفات و ملفان للدين يعاني، وعليه أن دين نهاية الفصل السابق يكون اقله ديون ميئوس منها ثم تليه ديون مشكوك فيها بكمية قليلة أما الديون الباقية ضعيفة جدا، وفيما يخص التحصيلات نجد أن البنك تحصل على كل أنواع الديون بكمية قليلة جدا وعليه نجد الباقي من الديون لها نفس الترتيب، كما أن البنك يحصل على ديون جديدة معظمها ديون ميئوس منا وقابلة للاسترجاع تقريبا متقاربتان في الكمية أما الديون المتبقية تكون بكمية قليلة، وعليه نجد ديون نهاية الفصل الحالي اقلها ديون ميئوس منها وبكمية كبيرة وتليها ديون قابلة للاسترجاع والمشكوك فيها بكميات متوسطة وديون التي تعاني قليلة، ومنه نستنتج أن ديون هذا القطاع معظمها تحولت إلى ديون ميئوس منها رغم محاولات البنك لاسترجاعها والسبب في ذلك الظروف الطبيعية.

ديون خاصة بثلاثة وكالات :

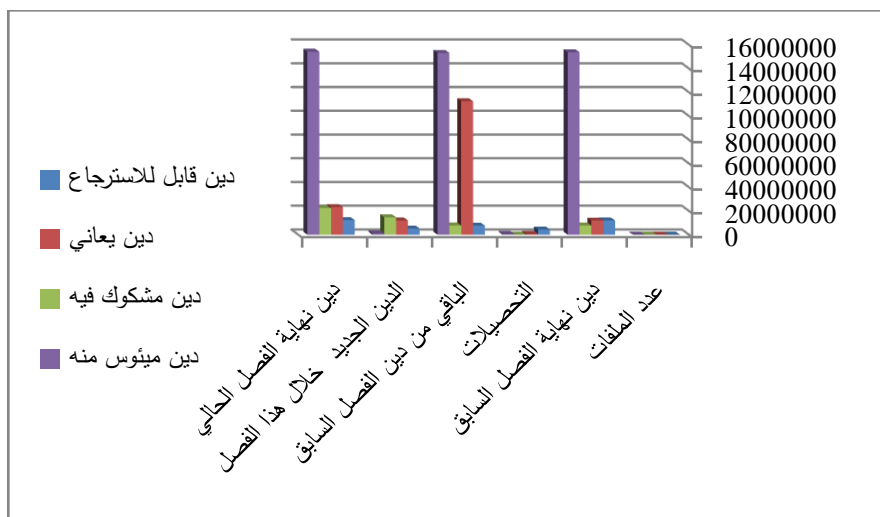
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC

الوكالة لتسيير القرض المصغر ANGEM

الشكل رقم (3 . 12) : يوضح تطور ديون لثلاثة وكالات وفق مراحل لـ 2016

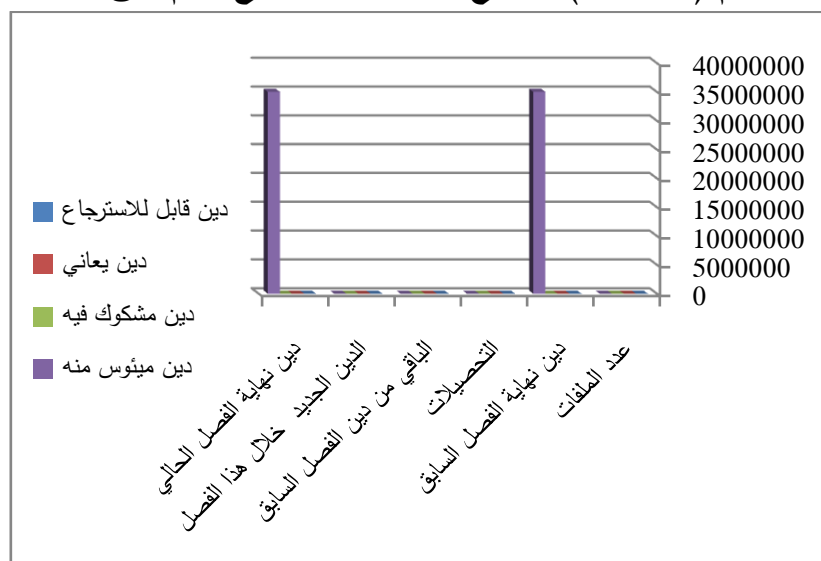
¹ اعداد الطالبتين بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات.



المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات، (انظر الملحق رقم 11).
 من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 11) والبيان نلاحظ أن أعظم الملفات ديون ميؤوس منها ثم تليه التي تعاني والقابلة للاسترجاع وأصغرهم ديون مشكوك فيها، ومنه نجد ديون نهاية الفصل السابق أغلبها ديون ميؤوس منها أما الباقي توجد بنسبة قليلة، فيما يخص التحصيلات نجد أن البنك لم يتحصل إلا بنسب قليلة في جمع ديونه، مما يؤدي إلى تراكمها فقد تحولت معظمها إلى ديون ميؤوس منها والديون التي تعاني، أما ديون الجديدة للفصل الحالي اضعف بنسب قليلة وبالتالي نحصل في نهاية الفصل الحالي على أن أغلب ديونه ديون ميؤوس منها وبنسبة ¹ لديون المشكوك فيها والتي تعاني متقاربة وبنسب قليلة والديون القابلة للاسترجاع توجد بنسب ضئيلة وهذا يعني أن كل الديون تقريبا أصبحت ميؤوس منها.

الديون الخاصة بالقطاع العام

الشكل رقم (3 . 13): يوضح تطور ديون القطاع العام وفق مراحل لـ 2016



المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل الوكالة (انظر الملحق رقم 12)

¹ اعداد الطالبتي بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات ..

نلاحظ الجدول (المرفق بالملحق رقم 12) والبيان أن كل ديون هذا القطاع هي ديون ميؤس منها وهذا يدل على انه لم يتم تسديد القروض نهائيا للبنك.

الديون الخاصة بباقي الأنشطة

الشكل رقم (14 . 3) : يوضح تطور ديون باقي الأنشطة وفق مراحل لـ 2016



المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات، (انظر الملحق رقم 13).

نلاحظ من خلال الجدول (المرفق بالملحق رقم 13) والبيان بما يخص باقي الأنشطة أن اغلب ملفات ديون ميؤس منها بـ 222 ملف وتليها القابلة للاسترجاع بـ 68. ملف ثم التي تعاني بقدر 15 ملف وأصغرهم التي تعاني بـ 6 ملفات، ومنه نجد ديون نهاية الفصل السابق معظمها ديون ميؤس منها بنسب كبيرة ثم تليها ديون مشكوك فيها أما باقي الديون تكون بنسب قليلة من سابقتها، أما فيما يخص تحصيلات الفصل نجد أن البنك تحصل على ديون قابلة للاسترجاع بالكامل و الميؤس منها بنسب قليلة وأما باقي الديون لم يتحصل عليها ومنه نجد الباقي اغلبه ديون ميؤس منها وهذا دليل على أن باقي الديون تقريبا تحولت إلى ديون ميؤس منها، أما بما يخص ديون الجديدة نجد أن البنك زادت ديونه ماعدا ديون لمشكوك فيها وبالتالي نجد ديون نهاية الفصل الحالي اغلبها ديون ميؤس منها بنسب كبيرة ثم تليها ديون مشكوك فيها بالرغم من أن البنك لم يتحصل على ديون جديدة من هذا النوع وهذا راجع إلى أن الديون التي تعاني والقابلة للاسترجاع تحول جزء منها إلى مرحلة ديون مشكوك فيها وباقي الديون توجد بنسب قليلة.

2 . ديون نهاية الفصل الرابع لثلاث سنوات (2014 . 2015 . 2016)

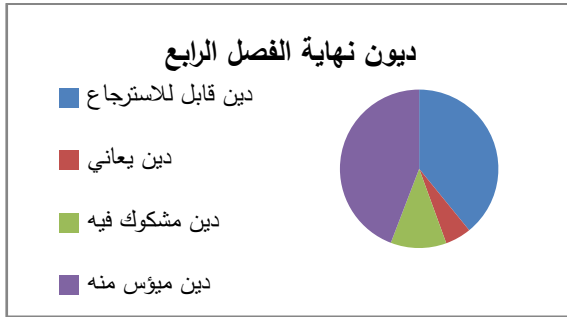
2 . 1 . تحليل نتائج ديون نهاية الفصل الرابع لـ 2014: يتم من خلال هذا الجزء معرفة مدى قدرة البنك

على استرجاع ديونه

ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري

الجدول رقم (3 . 2) والشكل رقم (3 . 15) : يوضح ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري

نهاية الفصل الرابع لـ 2014



الديون	دين نهاية الفصل الرابع	النسبة %
دين قابل للاسترجاع	65325000	39.12
دين يعاني	8885000	5.32
دين مشكوك فيه	19022000	11.39
دين ميؤس منه	73773000	44.17
المجموع	167005000	%100

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات.

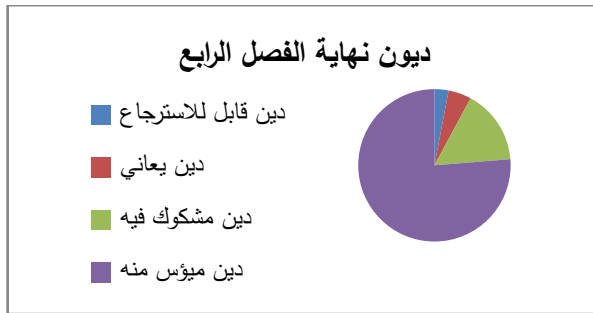
من خلال الجدول والبيان نلاحظ أن اغلب ديونه هي ديون ميؤس منها وتليها ديون قابلة للاسترجاع بنسب

كبيرة والديون المشكوك فيها بنسبة متوسطة والتي تعاني بنسب قليلة¹.

الديون الخاصة بالوكالات:

الجدول رقم (3 . 3) والشكل رقم (3 . 16): يوضح ديون الخاصة بثلاثة وكالات نهاية الفصل الرابع لـ

2014



الديون	دين نهاية الفصل الرابع	النسبة %
دين قابل للاسترجاع	2113000	1.23
دين يعاني	3461000	2.02
دين مشكوك فيه	112000000	65.3
دين ميؤس منه	53964000	31.45
المجموع	171538000	%100

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات.

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أن معظم ديون البنك هي ديون ميؤس منها و بنسبة كبيرة جدا وتليها ديون

مشكوك فيها بنسبة متوسطة أما الديون المتبقية تقريبا متقاربة وبنسبة قليلة وهذا يدل على أن الوكالات لا

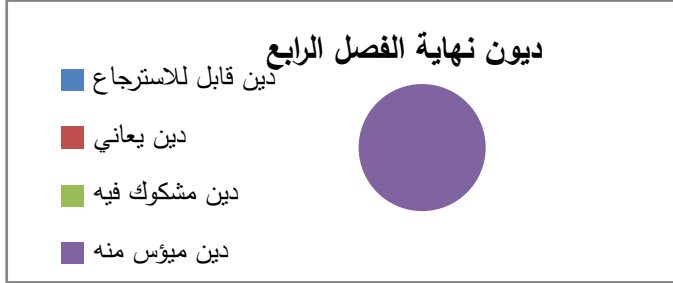
يقومون باسترجاع ديونهم إلى البنك إلا بنسب قليلة بالرغم من أن البنك يقوم بعدة محاولات وإجراءات لإعادة

تلك الديون منهم.

¹ اعداد الطالبتي بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات.

الديون الخاصة بالقطاع العام

الجدول رقم (4 . 3) والشكل رقم (17 . 3) : يوضح ديون الخاصة بالقطاع العام نهاية الفصل الرابع لـ 2014



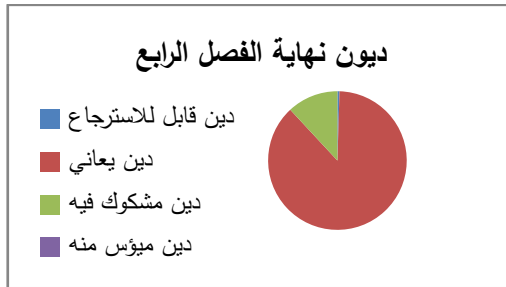
الديون	دين نهاية الفصل الرابع	النسبة %
دين قابل للاسترجاع	0	0
دين يعاني	0	0
دين مشكوك فيه	0	0
دين ميؤس منه	35016000	100
المجموع	35016000	%100

المصدر: اعداد الطالبان بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

نلاحظ أن كل ديونه تحولت إلى ديون ميؤس منها أي أن البنك لم يسترد ديونه بالرغم من محاولاته¹.

الديون الخاصة بباقي الأنشطة

الجدول رقم (5 . 3) والشكل رقم (18 . 3) : يوضح ديون الخاصة بباقي الأنشطة نهاية الفصل الرابع لـ 2014



الديون	دين نهاية الفصل الرابع	النسبة %
دين قابل للاسترجاع	24000	0.48
دين يعاني	4355000	87.61
دين مشكوك فيه	592000	11.91
دين ميؤس منه	0	0
المجموع	4971000	%100

المصدر: اعداد الطالبين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أن معظم الديون هي ديون تعاني بنسبة كبيرة وتليها ديون مشكوك فيها بنسبة متوسطة أما الديون القابلة للاسترجاع بنسبة قليلة وأخيرا ديون ميؤس منها فإنها لا توجد دليل على أن ديون باقي الأنشطة يتم استرجاعها ولكن بعد إجراء عدة محاولات وطرق من طرف البنك لاسترجاع ديونه.

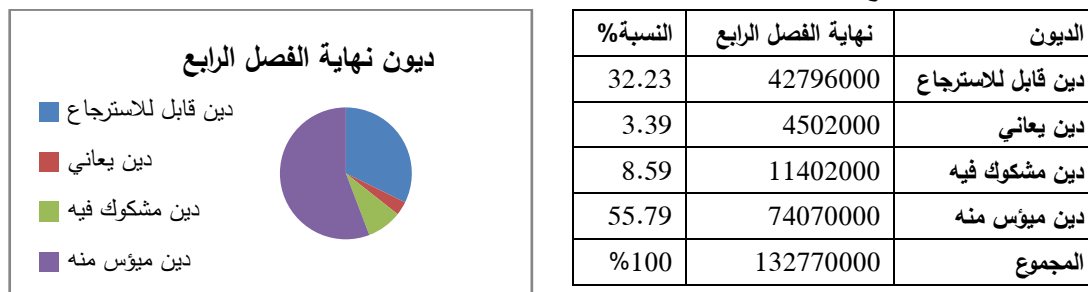
2 . 2 . تحليل نتائج ديون نهاية الفصل الرابع لـ 2015

يتم من خلال هذا الجزء معرفة نوعية وكمية الديون نهاية الفصل الرابع لهذه السنة

¹ اعداد الطالبين بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات .

الديون الخاصة بالقطاع الفلاحي و الصيد البحري

الجدول رقم (3 . 6) والشكل رقم (3 . 19) : يوضح ديون الخاصة بهذا القطاع الفلاحي والصيد البحري نهاية الفصل الرابع لـ 2015



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

نستنتج من خلال الجدول و الدائرة النسبية أن اغلب ديون هذا القطاع ديون ميؤس منها وأخرى قابلة للاسترجاع، أما باقي الديون تكون بنسب قليلة¹.

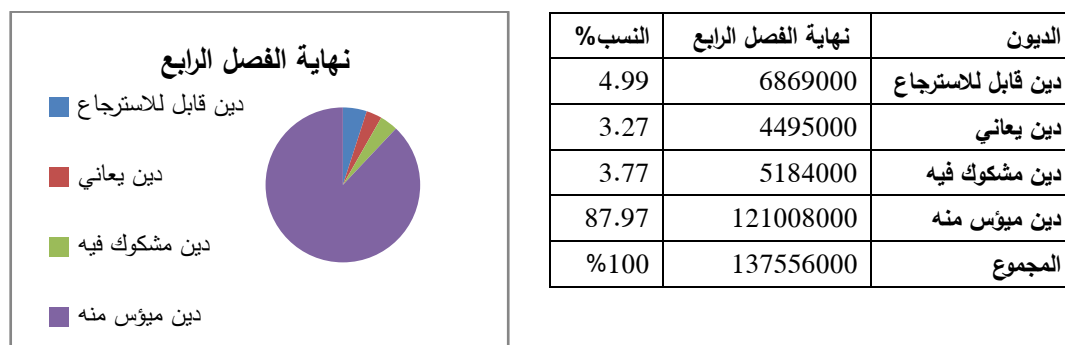
الديون الخاصة بالوكالات

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة

الوكالة لتسيير القرض المصغر

الجدول رقم (3 . 7) والشكل رقم (3 . 20) : يوضح ديون الخاصة بالوكالات الثلاثة نهاية الفصل الرابع لـ 2015



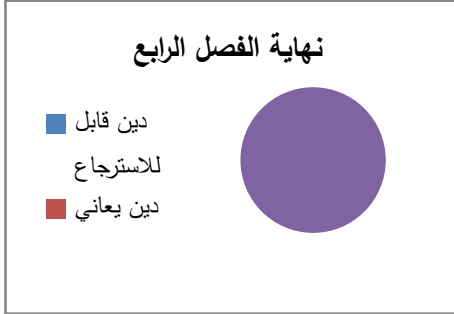
المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أن معظم الديون هي ديون ميؤس منها وبشكل كبير جدا وباقي الديون فهي بنسب قليلة أي أن البنك لم يتحصل على ديونه رغم محاولاته.

¹ اعداد الطالبتي بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات .

الديون الخاصة بالقطاع العام

الجدول رقم (3 . 8) والشكل رقم (3 . 21) : يوضح ديون الخاصة بالقطاع العام نهاية الفصل الرابع لـ 2015



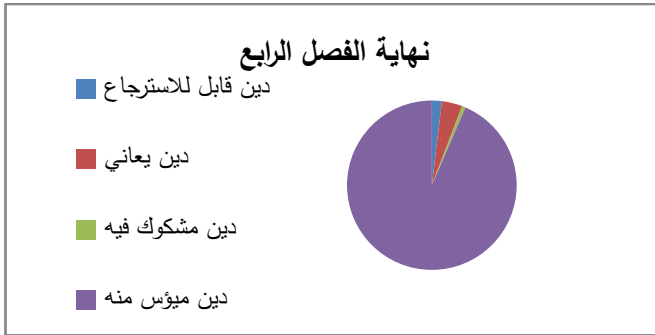
الديون	نهاية الفصل الرابع	النسب %
دين قابل للاسترجاع	0	0
دين يعاني	0	0
دين مشكوك فيه	0	0
دين ميؤس منه	34645000	100
المجموع	34645000	%100

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

من خلال الجدول والدائرة النسبية نلاحظ أن ديون القطاع العام كلها ديون ميؤس منها أي أن البنك لم يتحصل أو لم يسترجع ديونها بشكل نهائي .

الديون خاصة بباقي الأنشطة

الجدول رقم (3 . 9) والشكل رقم (3 . 22) : يوضح ديون الخاصة بباقي الأنشطة نهاية الفصل الرابع لـ 2015



الديون	نهاية الفصل الرابع	النسب %
دين قابل للاسترجاع	1044000	1.91
دين يعاني	2132000	3.90
دين مشكوك فيه	377000	0.69
دين ميؤس منه	51062000	93.49
المجموع	54615000	%100

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

من خلال الجدول والبيان نلاحظ أن ديون هذا القطاع معظمها ديون ميؤس منها أما الديون الباقية فهي بنسب ضئيلة أي لم يقم البنك باسترجاع ديونها.

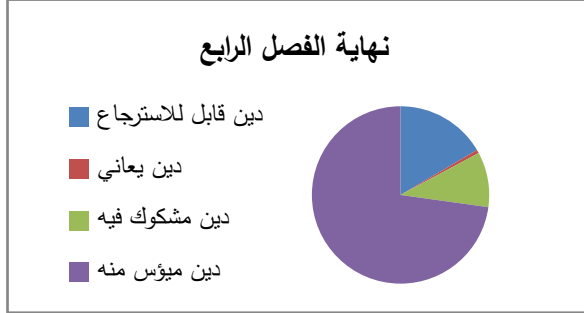
2. 3 . تحليل نتائج ديون نهاية الفصل الرابع لـ 2016

من خلال هذا الجزء يتم معرفة نوعية وكمية الديون لنهاية الفصل الرابع لهذه السنة

الديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري

الجدول رقم (3 . 10) والشكل رقم (3 . 23) : يوضح ديون الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري

نهاية الفصل الرابع لـ 2016



الديون	نهاية الفصل الرابع	النسبة %
دين قابل للاسترجاع	20684000	16.54
دين يعاني	775000	0.62
دين مشكوك فيه	12570000	10.05
دين ميؤس منه	91045000	72.79
المجموع	125074000	%100

المصدر : اعداد الطالبان بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أن اغلب ديون هذا القطاع هي ديون ميؤس منها بنسبة كبيرة وتليها ديون قابلة للاسترجاع ثم ديون مشكوك فيها بنسبة متوسطة أما الديون التي تعاقى فهي قليلة جدا وهذا يعني أن البنك لم يرجع ديونه إلا بنسبة قليلة.

الديون الخاصة بالوكالات

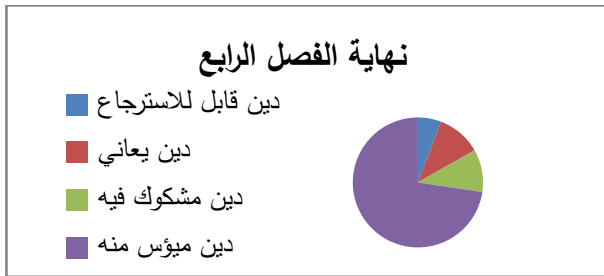
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة

الوكالة لتسيير القرض المصغر

الجدول رقم (3 . 11) والشكل رقم (3 . 24) : يوضح نتائج ديون الخاصة بالوكالات الثلاثة لنهاية

الفصل الرابع لـ 2016



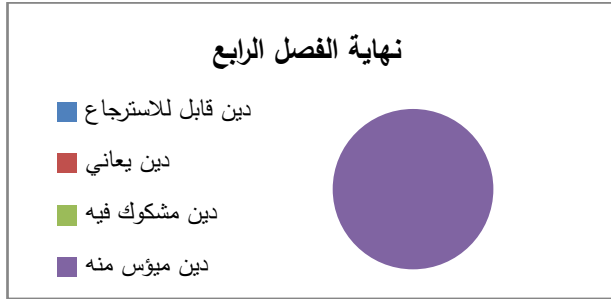
الديون	نهاية الفصل الرابع	النسبة %
دين قابل للاسترجاع	12327000	5.80
دين يعاني	23317000	10.98
دين مشكوك فيه	22460000	10.58
دين ميؤس منه	154240000	72.64
المجموع	212344000	%100

المصدر : اعداد الطالبين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أن اكبر ديون الوكالات هي ديون ميؤس منها و بنسبة كبيرة جدا ثم تليها ديون المشكوك فيها والتي تعاني تقريبا نفس النسبة أما الديون القابلة للاسترجاع فهي قليلة أي أن البنك تم استرجع ديونه ولكن بنسبة قليلة.

الديون الخاصة بالقطاع العام

الجدول رقم (3 . 12) والشكل رقم (3 . 25) : يوضح نتائج ديون الخاصة بالقطاع العام نهاية الفصل الرابع لـ 2016



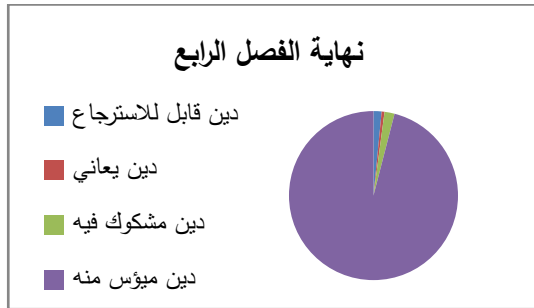
النسبة %	نهاية الفصل الرابع	الدين
0	0	دين قابل للاسترجاع
0	0	دين يعاني
0	0	دين مشكوك فيه
100	35016000	دين مئوس منه
%100	35016000	المجموع

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أن كل ديون هذا القطاع هي مئوس منها أي أن البنك لم يسترد ديونه بشكل نهائي.

الديون الخاصة بباقي الأنشطة

الجدول رقم (3 . 13) والشكل رقم (3 . 26) : يوضح ديون الخاصة بباقي الأنشطة نهاية الفصل الرابع لـ 2016



النسبة %	نهاية الفصل الرابع	الدين
1.54	837000	دين قابل للاسترجاع
0.55	300000	دين يعاني
1.92	1044000	دين مشكوك فيه
95.98	52089000	دين مئوس منه
%100	54270000	المجموع

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

من خلال الجدول والبيان نلاحظ أن اغلب ديون هذا القطاع هي ديون مئوس منها أما باقي الديون فهي قليلة جدا هذا يدل على أن البنك لم يسترجع ديونه رغم محاولاته حتى أن بلغ مرحلة اليأس¹.

¹ اعداد الطالبتي بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات.

ثالثاً: المقارنة بين ديون الفصل الرابع خلال السنوات (2014 . 2015 . 2016)

يتم المقارنة بين ديون البنك لمختلف القطاعات والمؤسسات المقرضة

1 . المقارنة بين ديون القطاعات المقرضة

1 . 1 . الفرق بين ديون الفصل الرابع لسنوات الثلاث الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري

الجدول رقم (3 . 14) : يوضح الفرق بين ديون الفصل الرابع للقطاع الفلاحي والصيد البحري خلال

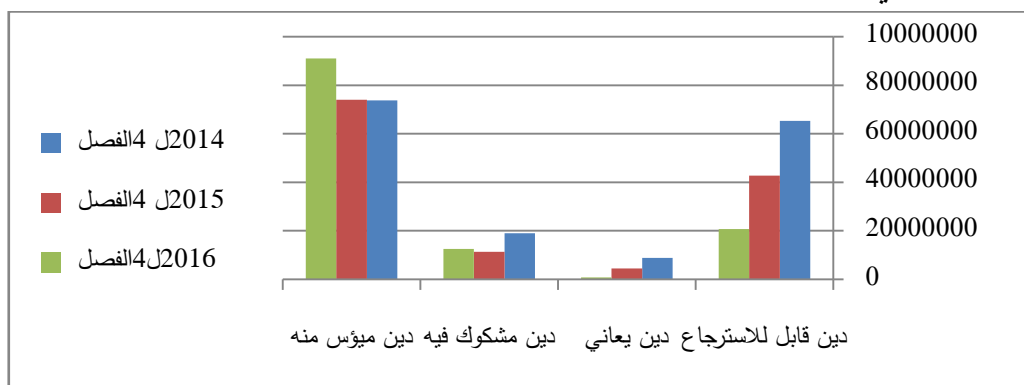
ثلاث سنوات

الدينون السنوات	الفصل الرابع لـ 2014	الفصل الرابع لـ 2015	الفصل الرابع لـ 2016
دين قابل للاسترجاع	65325000	42796000	20684000
دين يعاني	8885000	4502000	775000
دين مشكوك فيه	19022000	11402000	12570000
دين ميؤس منه	73773000	74070000	91045000
المجموع	167005000	132770000	125074000

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

الشكل رقم (3 . 27) : يوضح الفرق بين ديون الفصل الرابع لسنوات الثلاث الخاصة بالقطاع الفلاحي

والصيد البحري



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات.

من خلال الجدول نستنتج أن الديون القابلة للاسترجاع والتي تعاني تتناقص من سنة إلى أخرى، وأما الديون

المشكوك فيها في حالة تذبذب وفيما يخص الديون الميؤس منها فإنها تزداد من سنة إلى أخرى، فمعظم

الديون في هذا القطاع هي ميؤس منها أي انتقال الدين إلى مرحلة اليأس.

انطلاقاً من مقارنة ديون القطاع الفلاحي والصيد البحري بين السنوات الثلاثة نستنتج أن أكثر سنة تم فيها

التسديد هي سنة 2014 و السنة التي سجل فيها أكبر عدد للديون الميؤس منها هي سنة 2016.¹

¹ اعداد الطالبتين بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات.

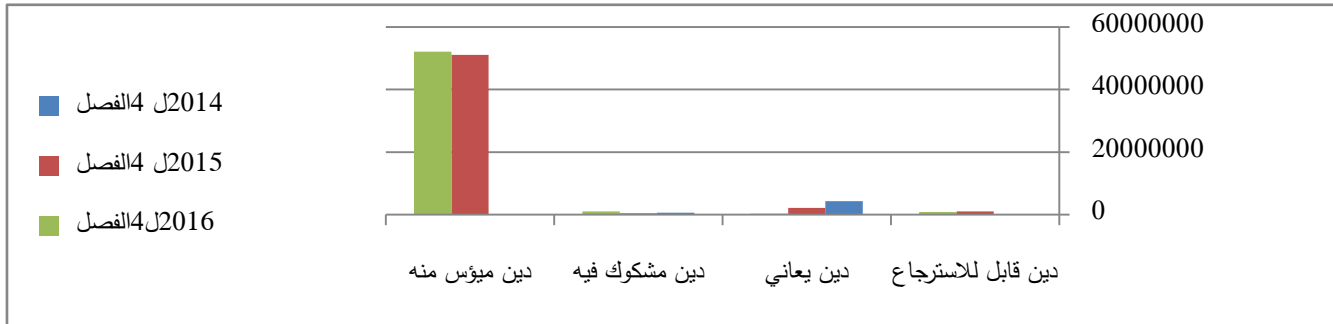
2.1 . الفرق للديون الخاصة بباقي الأنشطة

الجدول رقم (3 . 15) : يوضح الفرق بين ديون باقي الأنشطة الفصل الرابع لسنوات الثلاث (2014 . 2015 . 2016)

الدينون السنوات	الفصل الرابع 2014	الفصل الرابع 2015	الفصل الرابع لـ 2016
دين قابل للاسترجاع	24000	1044000	837000
دين يعاني	4355000	2132000	300000
دين مشكوك فيه	592000	377000	1044000
دين ميؤس منه	0	51062000	52089000
المجموع	4971000	54615000	54270000

المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

الشكل رقم (3 . 28) : يوضح الفرق بين ديون الفصل الرابع لسنوات الثلاث الخاصة بباقي الأنشطة * سنوات



المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

من خلال الجدول للفصل الرابع لكل من السنوات الثلاث نلاحظ أن ديون القابلة للاسترجاع كانت في 2014 بنسبة قليلة ثم ارتفعت قليلا في 2015 وتراجعت بنسبة ضئيلة في 2016 والعكس بالنسبة للديون التي تعاني والمشكوك فيها، أما الديون المشكوك فيها كانت في 2014 معدومة أي لا توجد فسرعان ما ارتفعت بنسبة كبير خلال السنتين.

نستنتج من المقارنة بين السنوات الثلاثة لديون باقي الأنشطة أن:

- السنة التي تم فيها أكثر سداد للديون هي سنة 2015.
- السنة التي توجد فيها أكثر ديون ميؤس منها ومشكوك فيها هي سنة 2016.
- السنة التي توجد فيها أكثر ديون تعاني هي سنة 2014.¹

¹ اعداد الطالبتان بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات

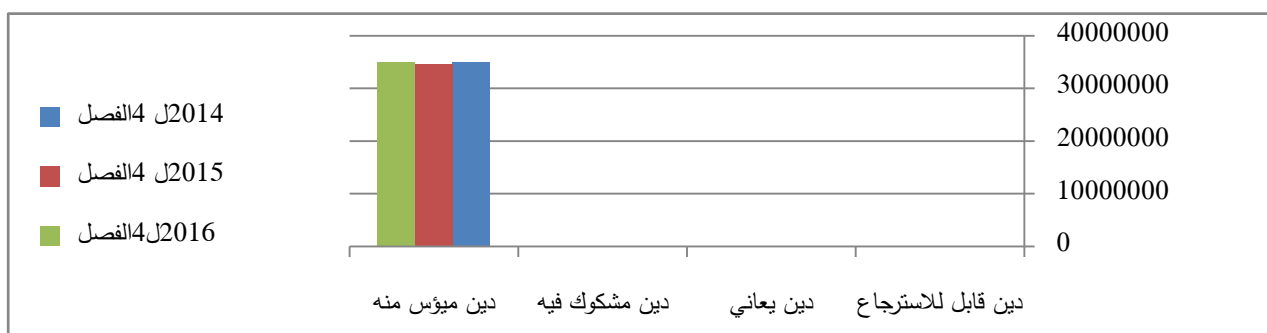
1. 3 . الفرق بين الديون الخاصة بالقطاع العام

الجدول رقم (3 . 16) : يوضح الفرق بين ديون القطاع العام للفصل الرابع خلال ثلاث سنوات

الديون السنوات	الفصل الرابع لـ 2014	الفصل الرابع لـ 2015	الفصل الرابع لـ 2016
دين قابل للاسترجاع	0	0	0
دين يعاني	0	0	0
دين مشكوك فيه	0	0	0
دين ميوّس منه	35016000	34645000	35016000
المجموع	35016000	34645000	35016000

المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

الشكل رقم (3 . 29) : يوضح الفرق بين ديون الفصل الرابع للسنوات الثلاث للقطاع العام



المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

من الجدول نجد خلال الفصل الرابع للسنوات الثلاث أن كل ديون القطاع العام ميوّس منها و بنسبة كبيرة أي انه لم يتم تسديد الديون نهائيا.

1. 4 . الفرق بين ديون الوكالات الثلاث خلال الفصل الرابع للسنوات (2014 . 2015 . 2016)

يتم معرفة الفرق بين ديون الوكالات الثلاثة المقترضة من البنك خلال الفصل 4 في تلك السنوات وتتمثل هذه الوكالات في :

الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة

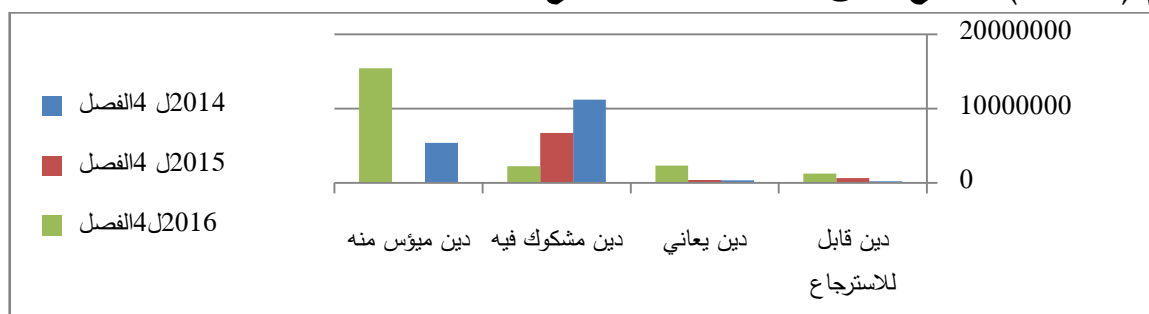
الوكالة لتسيير القرض المصفر

الجدول رقم (3 . 17) : يوضح الفرق بين ديون الفصل الرابع للسنوات الثلاث للوكالات الثلاثة

الديون السنوات	الفصل الرابع 2014	الفصل الرابع 2015	الفصل الرابع 2016
دين قابل للاسترجاع	2113000	6343000	12327000
دين يعاني	3461000	4045000	23217000
دين مشكوك فيه	112000000	67181000	22460000
دين ميوّس منه	53964000	828000	154240000
المجموع	171538000	78397000	212344000

المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات.

الشكل رقم (3 . 30) : يوضح الفرق بين ديون الفصل الرابع لثلاث سنوات الخاصة بثلاث وكالات



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

من خلال الجدول للديون للفصل الرابع لسنوات الثلاث نلاحظ فيما يخص الديون القابلة للاسترجاع والتي تعاني ترتفع من سنة إلى أخرى بنسب قليلة والعكس بالنسبة للديون المشكوك فيها كانت في 2014 نسبتها كبيرة ثم انخفضت عن ذلك في 2015 وزادت انخفاضاً في 2016، أما الديون الميؤس منها كانت في 2014 متوسطة الكمية وانخفضت وانخفاضاً عن ذلك في 2015 وارتفعت ارتفاعاً كبيراً في 2016. نستنتج مما سبق أن أكثر عدد للديون المشكوك فيها سجل في سنة 2014 أما بالنسبة لباقي الديون أكثرها في سنة 2016.¹

2 . المقارنة بين السنوات الثلاث في الديون بصفة عامة

تختلف في البنوك الديون من حيث النوع والكمية من سنة إلى أخرى وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

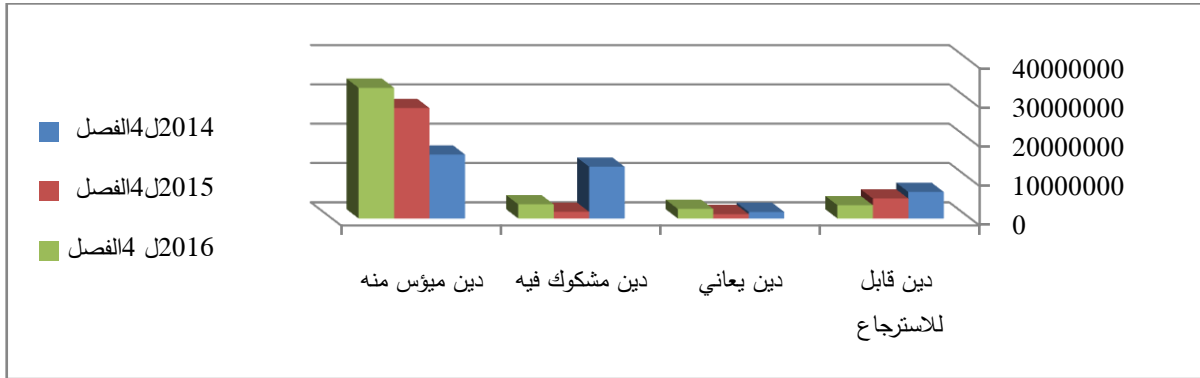
يوضح الجدول رقم (3 . 18) : الفرق بين ديون الفصل الرابع لثلاثة سنوات

الديون	الفصل الرابع 2014	الفصل الرابع 2015	الفصل الرابع لـ 2016
دين قابل للاسترجاع	67462000	50709000	33848000
دين يعاني	16701000	11129000	24392000
دين مشكوك فيه	131614000	16963000	36074000
دين ميؤس منه	162753000	280785000	332390000
المجموع	378530000	359586000	426704000

المصدر : اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات.

¹ اعداد الطالبتي بناء على معطيات من مسؤول مصلحة التحصيلات .

الشكل رقم (31 . 3) : يوضح الفرق بين ديون الفصل الرابع لثلاثة سنوات



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على معطيات من قبل مسؤول مصلحة التحصيلات

من خلال الجدول نلاحظ أن الديون القابلة للاسترجاع خلال السنوات الثلاث تتناقص بكمية قليلة ما الديون التي تعاني توجد بكمية قليلة جدا في 2014 ثم تنخفض في 2015 وترتفع بكمية قليلة في سنة 2016 وبما يخص الديون المشكوك فيها فهي توجد في 2014 بكمية متوسطة وتنخفض بكمية كبيرة في سنة 2015 ثم ترتفع بقليل بالنسبة لسنة 2016 أما الديون الميؤس منها فهي في تزايد بالنسبة لسنوات الثلاث وبكمية كبيرة أي أن اغلب الديون في السنوات الثلاث هي ديون ميؤس منها.

نستنتج مما سبق أن السنة التي تم فيها أكثر تسديد للديون من جميع القطاعات هي سنة 2014، وكذلك بالنسبة للديون المشكوك فيها، أما بالنسبة للديون التي تعاني و الميؤس منها سجلت بكثرة في سنة 2016.

استنتاج

انطلاقا من تحليل النتائج السابقة ومقارنة الديون بين السنوات الثلاثة للفصل الرابع يمكن حصر بعض النتائج فيمايلي:

- القطاعات التالية: (الوكالات الثلاث) (ANSEJ . CNAC . ANGEM)، والقطاع الفلاحي والصيد البحري، وباقي الأنشطة) لها نفس الأسباب المؤدية إلى تعثر قروضها ومن بينها عامل الخبرة، وسوء نية بعض الأشخاص تجاه تسديدهم للديون، كما أنها تخضع لنفس الإجراءات المتبعة من طرف البنك من اجل استرجاع ديونه.
- القطاع العام: هي مؤسسات عامة تابعة للدولة ليس لدى البنك السلطة أو الحق في مطالبتها بتسديد ديونها.
- تمر القروض المتعثرة بأربع مراحل كل مرحلة اعقد من الأخرى ولكل واحدة منها لديها إجراءات خاصة بها.
- أن اغلب ديون البنك لجميع قطاعاته متمثلة في ديون ميؤس منها.
- قطاع الوكالات الثلاثة (ANSEJ . CNAC . ANGEM) أكثر أمانا على بنك بدر من القطاعات الأخرى وذلك لتسديد أكثر الديون المترتبة عليها في السنوات الثلاثة (2014 . 2016) مقارنة بديون القطاعات الأخرى.

- يشكل القطاع العام خطر كبير على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا لكونه تابع للدولة، حيث أن ديونه كلها ميؤس منها.

المطلب الثالث: الإجراءات المنتهجة لإدارة القروض المتعثرة من قبل البنك

أولاً : إدارة مخاطر القروض المتعثرة

تقوم بهذا الدور المديرية التي تم إنشائها مؤخراً وهي نيابة المديرية المكلفة بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات والتي تهدف إلى تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات وتمثل مهمتها في:

- المتابعة التدقيقية للملفات التابعة لكافة الوكالات للمجمع الجهوي عن طريق متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض ومتابعة كل الظروف التي هي معنية بها قبل المنازعات و تقويمها وذلك حسب دراسة الخطر كما تسعى إلى تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة، ولعل أهم دور تقوم به هو تحصيل الضمانات المتمثلة في التعهدات بالرهن والتأمين من خلال تقديم إعدارات وإستدعاءات.
- القيام بمعاینات ميدانية وزيارات مفاجئة للمؤسسات المصغرة ومشاريع الشباب.

ثانياً: متابعة القضايا والتنفيذ على الضمانات: تتم هذه العملية فيما يلي:

1 . المتابعة للحصول على التعويض على مستوى صندوق ضمان أخطار القروض

بعد أن يصبح المقترض مدينا بالمستحقة الأولى تبعا لجدول إهلاك القرض، يرسل البنك إلى ممثل صندوق ضمان أخطار القروض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لأول مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بزيارة إلى مقر مزولة النشاط وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض، وإذا أصبح المقترض مدينا بالمستحقة الثانية يرسل البنك إلى ممثل صندوق ضمان أخطار القروض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لثاني مستحقة، ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بنفس الإجراءات المطبقة على الدين الأول، إذا لم يقم المقترض بتسديد المستحقين فإن البنك سيقوم بتقديم طلب التعويض إلى الصندوق .

2 . المتابعة القضائية للمقترضين لتحصيل القروض

تتخذ هذه المتابعة عدة طرق حسب وجود الضمان من عدمه وحسب نوع الضمان المتضمن للملف وتقوم بذلك مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للإستغلال عن طريق متابعته قضائيا في المحكمة لأنها هذه الأخيرة هي التي تفصل في القضية، وذلك يتم وفق الإجراءات التالية :

- في حالة عدم وجود ضمان ترفع دعوى قضائية ضد المدين أمام المحكمة القسم التجاري طبقا للإجراءات المنصوص عليها حسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وإستعمال سند الأمر أمر الأداء، التنفيذ على العقار المرهون بتطبيق المرسوم 132/06 والتنفيذ على المنقولات والمحلات التجارية و السيارات المرهونة بتطبيق نص المادة 124 من قانون النقد والقرض.

- في حالة بيع الضمانات بكافة أنواعها في المزاد العالمي، فالمبلغ المتحصل عليه يتم به تسديد القرض، إن لم يكفي المبلغ يبقى متابع به قضائياً.
- ثالثاً: الحلول المقترحة للحد من مشكلة القروض المتعثرة للبنك: للتقليل والحد من مخاطر القروض المتعثرة مجموعة من الإجراءات منها:
 - دراسة جدوى المشروع بدقة، وصرامة اللجنة باتخاذ المشاريع المنتجة.
 - قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء في جميع المرحل وليس فقط بعد الدخول في مرحلة التعثر.
 - إعادة جدولة الدين قبل وقوعه في مرحلة التعثر أي دراسة الفوائد الماضية ووضع فوائد جديدة وذلك عند عجز الزبون وطلبه للمساعدة مع تمديد مدة الاستحقاق.
 - تولي البنك دور لجنة التقاء لدراسة المشروع لكسب ثقة الزبائن.¹
- من خلال ماسبق يكمن تقييم هذه الإجراءات المنتهجة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إدارة مخاطر القروض المتعثرة صحيح أنها بذلت مجهود لاسترجاع ديونها ولكنها بدت بالفشل، ودليل على ذلك أن اغلب ديون البنك متمثلة في ديون ميؤس منها، ومنه يستنتج أن إدارة البنك لمخاطر القروض المتعثرة غير جيدة لأن معظم أسباب تعثر قروضه خارجة عن إرادته أي سيطرته مثل الظروف الاقتصادية وفرض بعض التشريعات والقوانين من طرف السلطات العليا وغيرها، ولتجنب مثل هذه المخاطر يمكن للبنك أن يتخذ بعض الحلول منها:
 - دراسة جدوى المشروع بدقة،
 - الرفع من معدلات الفائدة ومن الاحتياطي الإجباري.
 - الرفع من معدل الخصم.

¹ مقابلة شخصية مع مسؤول المصلحة التحصيلات، الاثنين 13 مارس 2017، الساعة 14:00.

خلاصة

نستنتج من خلال هذا الفصل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يخضع لعدة مخاطر من بينها مخاطر القروض المتعثرة لذا يتوجب على البنك إدارتها والحد منها، وبما أن القروض المتعثرة تمر بعدة مراحل بحيث أن كل مرحلة اعقد من الأخرى وعليه البنك يسعى لوضع اقتراحات وحلول في كل مرحل قبل وصولها للمرحلة الأخرى، وبالرغم من كل المحاولات والجهود إلا أن البنك لم يسترجع ديونه بالكامل من جميع القطاعات خلال السنوات الثلاثة (2014 . 2016) وهذا راجع لأسباب عديدة منها:

- تدخل سياسة الدولة وفرض سيطرتها على البنك.
 - عدم دراسة المشاريع ومتابعتها من طرف المصرف (البنك).
 - نقص الثقافة لبعض المقرضين.
- كما أن اغلب ديون بنك الفلاحة والتنمية الريفية متمثلة في الديون الميؤس منها في جميع قطاعاته هذا يدل على أن البنك فشل في استرجاع ديونه، وان أكثر قطاع أمانا للبنك هو قطاع الخاص بالوكالات الثلاثة من بين القطاعات الأخرى وذلك نظرا لتسديد أكثر الديون المترتبة عنها مقارنة بديون القطاعات الأخرى. وللحد من هذه المخاطر نقترح بعض الحلول والمتمثلة فيمايلي:
- دراسة جدوى المشروع بدقة.
 - صرامة اللجنة باتخاذ المشاريع المنتجة.
 - قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء في جميع المرحل وليس فقط بعد الدخول في مرحلة التعثر.

خاتمة

تؤدي المؤسسات المصرفية دورا هاما في عمليات التمويل والتنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة للاستثمار من أجل تحقيق الأرباح، كما تنتهج البنوك سياسة خاصة في عملية الإقراض حيث تقوم بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة الطالبة للقروض من جميع الجوانب، وعليه نجد القائمين على هذه العملية يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، إلا أن هذه العملية لا تخلو من المخاطر التي تجعل البنك يسعى جاهدا لمواجهتها ومن بين هذه المخاطر خطر تعثر القروض الناتجة عن عدة أسباب منها ما هو متعلق بالمصارف كسوء الدراسات الائتمانية واعتمادها على الضمانات أكثر من دراسة جدوى المشاريع ومنها ما هو متعلق بالمقترضين في حالة تعمد العميل على عدم إرجاع القرض حتى ولو كان قادر على سداه وأسباب أخرى خارجة عن نطاق المتعاملين كالأزمات المالية والقرارات التي تفرضها الدولة أو السلطات العليا... الخ وعليه يتوجب على البنك اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذا التعثر من خلال وضع عدة وسائل والحد منها عن طريق ما يسمى بإدارة المخاطر المتمثلة في كافة الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي تواجه الفرد أو المنشأة.

نتائج الدراسة:

- من خلال دراسة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي تم التوصل إلى النتائج التالية :
- تقوم المؤسسات المصرفية بعملية المراقبة على جميع وظائفها من بينها عملية منح القروض وهذه الأخيرة تعتمد على عدة إجراءات واعتبارات الواجب مراعاتها.
 - تتعرض القروض لعدة مخاطر التي تؤدي إلى تعثرها مما يجعل المؤسسة تسعى جاهدة لمواجهتها ومعالجتها.
 - إن عملية منح القروض لا يقوم بها البنك الفلاحة والتنمية الريفية بمفرده بل تستند على قرارات من طرف لجنة تشكلها الدولة.
 - يقوم البنك بدوره على إدارة مخاطر القروض المتعثرة وذلك لاسترجاع ديونه إلا أن نسبة استرجاعها تكون بنسبة ضئيلة جدا وهذا راجع لعدة أسباب خارجة عن نطاقه.
 - شهدت الفترات (2014 . 2015 . 2016) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفاعا لمستوى الديون الميئوس منها مقارنة بالديون المقدمة.
 - يقوم البنك بإتباع عدة إجراءات للتقليل من خطر القروض المتعثرة يذكر منها:
 - . التامين على القروض بالرهونات.
 - . وضع قرارات صارمة عند منح القروض.

توصيات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

• ضرورة قيام البنوك بإجراء دراسات سنوية ونصف سنوية لتقييم العقارات المرهونة لصالحها كضمان لديونها.

• ضرورة متابعة تكوين المخصصات اللازمة للديون المشكوك فيها وإجراء دراسة فنية ومستمرة تعتمد على تصنيف الديون وتحديد نوعية التعثر فيها والاحتياط لمواجهتها.

• يجب إتباع وسائل رقابية سليمة وحديثة لتقييم المؤسسة المصرفية.

• يجب العمل على تأهيل العنصر البشري بالبنك وتحسين التكوين مما يساهم في الرفع من أداء البنك.

• يجب العمل على تحديث وتطوير أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك.

• ضرورة دراسة الجدوى المعمقة للمشاريع قبل منح القروض من طرف المؤسسة المصرفية والزيون.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

معاجم

1. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط 3، 1419 هـ. 1999 م. (بالجزء الرابع).
2. بن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1399 هـ / 1979 م، (الجزء الثاني).

كتب

1. احمد صبحي العيادي، إدارة العمليات والمصرفية والرقابة عليها، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010 .
2. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر ، جامعة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013.
3. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، 2008.
4. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات ،تقلبات وتطبيقات.
5. تيسير التركي، مصباح كمال، مدخل إدارة الخطر، ط3، 2007.
6. جمال عبد الباقي وصف، توفيق البلقيني، مبادئ إدارة الخطر والتأمين.
7. حسين اليحي وأخرون، تحليل وتقييم المشاريع ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008.
8. خالد أمين، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
9. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
10. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
11. رشا العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
12. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن عمان.
13. شاهين عكاب سالم، المخاطر المالية، (أنواعها،إدارتها،كيفية تجنبها،كيفية مواجهتها) ، دارا المورد للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، 2010.
14. صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
15. صلاح حسن، البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2011.
16. صلاح حسن، تحليل وإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

17. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999.
18. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2003.
19. عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الازارطة، 2004.
20. عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، للنشر منشأة المصارف، الاسكندرية.
21. عبد السلام لفته سعيد ، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي ، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن عمان.
22. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية بنوك تجارية. أسواق الأوراق المالية . شركات التامين شركات الاستثمار، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2004م.
23. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.
24. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة 2000.
25. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1999.
26. على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2012م.
27. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
28. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000.
29. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، الإدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط4، 2008.
30. متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.
31. محسن احمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب ..العلاج) ، أترك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
32. محمد أجمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون الأردن عمان، 2010.
33. محمد المسير، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1982.
34. محمد توفيق البلغيني، جمال عبد الباقي واصف ، مبادئ إدارة الخطر والتامين ، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2004.

35. محمد صالح عبد القادر ، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية ، دار الفرقان للطبع والنشر والتوزيع، 1997.
36. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.
37. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
38. محمد يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وإعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.
39. مهند حنا نقولا عيس، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الرياءة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2010.

مذكرات

1. احمد نور الدين الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين) ، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
2. أمال بوهنتالة، حجز ما للمدين لدى الغير في النظام المصرفي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003-2004.
3. إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجاً)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، تخصص المحاسبة، جامعة تشرين، 2006-2007.
4. حسين ذيب ،فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
5. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، (دراسة حالة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009.
6. دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة)،رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

7. السعيد دراحي، تمويل المشاريع الاستثمارية بالسلم والقروض دراسة مقارنة (حالة بنك البركة وكالة قسنطينة والبنك الخارجي الجزائري وكالة الخروب) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2005 . 2006.
 8. سي داوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(شبكة الاستغلال) ورقة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمية تخصص مالية وبنوك 2014/2015.
 9. شعيب يونس، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية ، مذكرة ماجستير في بنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإسلامية، قسم الاقتصاد والإدارة ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2010 . 2011.
 10. شيح عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة احمد بوقرة بود واو، 2009م.
 11. علودة نجمة دامية، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.
 12. هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 . 2012.
- مجالات:

1. عبد العزيز الدغيم، وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(28)، العدد (3)، 2006.
- مؤتمرات
2. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثارها على الأزمات المالية (دراسة عينة من المصارف العراقية)، المؤتمر العالمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، عمان، 2009.
3. يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض (حالة القروض الشعبي الجزائري)، المؤتمر العالمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة، أيام 17 . 19 ابريل، 2008.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة مخاطر القروض المتعثرة وقد تم تطبيق الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار ولمعالجة الإشكالية اعتمدنا عل المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، تمت دراسة ومقارنة ديون بنك الفلاحة خلال الفصل الرابع لثلاثة سنوات من خلال تحليل عدد كبير من الجداول والبيانات، وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن بنك الفلاحة ليس له سلطة أو القدرة الكافية لإدارة مخاطر القروض المتعثرة لأنه في حد ذاته يصدر له أحكام من طرف الدولة وضغوطات أي مقيد ليس له حرية تامة في أداء وظائفه.

Abstract :

This study aims to demonstrate the ability of banking institutions to manage the risks of non performing loans. This study has been applied on Algeria bank for Agriculture and Rural Development Adrar agency. To address the problematic of this research, it has been relied on the descriptive analytical approach. A comparison of the debts of the Agricultural bank was conducted during the fourth quarter of three years by analyzing a large number of tables and data. The main results of the study indicates that the Agricultural Bank does not have the authority or capacity to manage the risks of non – performing loans troubled loans because of the government pressures and restrictions on its freedom in dealing with such loans.

Keywords: banking institutions ,risk management, non– performing loans.